مؤسسة محمد بن راشد
DUBAI SME

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

تقرير حالة

الشركات الصغيرة والمتوسطة

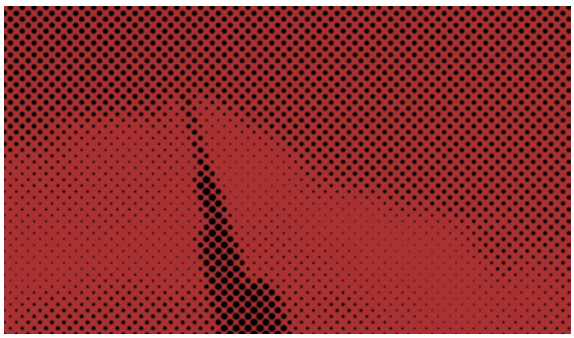

2019

إن كافة حقوق الطبع والنشر محفوظة لمؤسسة محمد بن راشد لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولا يجوز استخدام أو نشر أي جزء من هذا الكتيب أو نقله على أي نحو وبأية طريقة إلا بالموافقة الخطية المسبقة من قبل المؤسسة.

يجب توجيه كافة الاستفسارات على البريد الإلكتروني :
essam.disi@sme.ae
مؤسسة محمد بن راشد لتنمية الشركات الصغيرة
والمتوسطة ص.ب: 66166 ، دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 3000 4361 971+
الموقع الإلكتروني : www.sme.ae

جميع الحقوق محفوظة© **2019**

قائمة المحتويات

كلمة سعادة المدير العام لدائرة التنمية الاقتصادية في دبي	6
كلمة سعادة المدير التنفيذي لمؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة	8
المقدمة	10
مشهد أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي والمساهمة الاقتصادية	14
حالة وخصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي	34
الأداء والصحة المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي	96
توقعات الأعمال وأهداف الأعمال الرئيسية	102

كلمة سعادة المدير العام
لدائرة التنمية الاقتصادية في دبي

يتميز اقتصاد دبي بتنوعه وسرعة تطوره، وأحد أهم أسباب هذا النجاح هو تواجد عدد كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل 99.2% من إجمالي عدد الشركات في الإمارة، وتستقطب 51% من إجمالي قواها العاملة، كما تسهم بنحو 46% من إجمالي ناتجها المحلي.

ولطالما وفرت الشركات الصغيرة والمتوسطة بيئة جاذبة للمواهب الريادية في الدولة، لأنها تتيح ترجمة أفكارهم إلى شركات على أرض الواقع، مع إمكانية تطويرها إلى أعمال قادرة على خوض غمار المنافسة العالمية. ليس هذا فحسب، بل إن العديد من العلامات التجارية البارزة المرتبطة باسم دبي اليوم تعود في أصولها إلى شركات ناشئة متواضعة.

وتجسّد هذه الرحلة الاستثنائية للشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي دعم القيادة الحكيمة والجهود الاستثنائية. وبما أنها تعدّ أحد أشكال الأعمال المرنة والفعالة، تحظى هذه الشركات دائمًا بالأولوية القصوى عند تطوير الخطط الاستراتيجية التي تهدف إلى تمكين المواطنين، وجذب الاستثمارات إلى دبي. وفي الوقت ذاته، فقد تمكنت دبي أيضًا من تحقيق التطور الذي جعل منها من أفضل المنصات تنافسية لهذه الشركات، بالاعتماد على مبادرات تقودها الحكومة بالشراكة مع القاع الخاص.

تضع دبي الابتكار والاستدامة في صدارة اهتماماتها، ويتوقع من الشركات الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دوراً مهماً وأن تسعى إلى تحقيق أهداف جديدة، نظرا لما تتمتع به من قدرات كامنة على الابتكار والانتشار في القطاعات الحيوية، وخاصة الخدمات والتقنيات سريعة النمو، تجعل منها محركات رئيسية نحو المزيد من التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الإمارة.

من جهة أخرى فإن تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من النمو في بيئة الأعمال التي تزداد تنافسية، يتطلب رعاية ابتكاراتها، وفهم نماذج عملها بشكل أعمق، إضافة إلى تحديد التحديات التي يجب التغلب عليها، وتطوير أنظمة الدعم التي تحتاج إليها.

وقد نجحت مؤسسة محمد بن راشد لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، إحدى شركات اقتصادية دبي المعنية بتنمية هذا النوع من الشركات، من اكتساب خبرات مرموقة منذ إطلاقها في العام 2002، لتصبح بحق المؤسسة الرائدة على مستوى المنطقة، من خلال ما تقدمه من دعم متواصل للشركات الناشئة وأصحاب الشركات. وتعدّ البيانات والإحصائيات المتوفرة على قدر عالٍ من القيمة والأهمية، ليس فقط للشركات نفسها، وإنما للكيانات الحكومية والمصارف والشركات المالية والأوساط الأكاديمية والفئات الجديدة والحالية من المستثمرين في جميع أنحاء العالم.

ويطيب لي أن أثني على جهود مؤسسة محمد بن راشد لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة على هذه الدراسة المفصلة بشأن تقرير "حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تقرير دبي"، كما أعرب عن شكري لجميع شركائنا، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، على مساهماتهم في هذا المشروع.

سعادة سامي القمزي

المدير العام | اقتصادية دبي

كلمة سعادة المدير التنفيذي لمؤسسة محمد بن راشد لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة

تطلق مؤسسة محمد بن راشد لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة تقريرها الثاني عن "حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي"، لتقديم نظرة عامة حول هذه الشركات، وبشكل خاص حول الجوانب المتعلقة بخصائصها وأدائها وتطلعاتها. حيث تم نشر أول تقرير من هذا النوع في العام 2014. ويكشف التقرير الحالي عن التغييرات الجوهرية التي طرأت على بيئة عمل هذه الشركات خلال السنوات الخمس الماضية.

وقد شرعت المؤسسة خلال السنوات الأخيرة بإطلاق مبادرات رائدة، من أهمها منظومة تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة، وسياسة تنظيم حاضنات الأعمال والمسرعات، وإدخال نماذج التمويل البديلة المبتكرة. ومع أن التنويع الاقتصادي والمبادرات التي تقودها الحكومة أسهمت في توفير المزيد من الفرص وأنظمة الدعم للشركات، إلا أن المجال ذاته يزداد تنافسية أيضًا، كما أن بيئتها والتحديات التي تواجهها تتطلب تحليلًا شاملاً واستجابة سريعة.

لقد تم تقييم الوضع الحالي لهذه الشركات وخصائصها في دبي على أساس مسح اشتمل على عيّنة عشوائية مكونة من 518 شركة من مختلف الأنشطة، وتسلط نتائجه الضوء على التقدم الكبير في هذا القطاع، وتحديدًا التركيز على الابتكار والاستعداد الرقمي وحوكمة الشركات. وعلى سبيل المثال، ارتفعت النسبة الإجمالية للشركات التي تنفذ أنشطة تتعلق بالابتكار 2.3 ضعف، مقابل المسح الأخير. وإضافة إلى ذلك، تضاعفت نسبة الشركات التي تخصص ميزانية لتكنولوجيا المعلومات ثلاثة أضعاف، من 27% إلى 73%.

ومن جهة أخرى، لا تزال إنتاجية العمالة تشكل تحديًا للقطاع، مما يتطلب من هذه الشركات التركيز أكثر على الاستثمار في تطوير الموظفين لضمان استعدادهم للمستقبل. وإضافة إلى ذلك، يجب على أصحابها إعادة النظر في نماذج أعمالهم الحالية، وإعادة تصميمها لتكون لائقة للمستقبل.

وهناك مجال آخر لا يزال يتطلب الدعم والتعاون من جميع أصحاب المصلحة، ألا وهو الوصول إلى التمويل، إذ تمثل الحاجة إلى حلول تمويلية مناسبة وبكلفة معقولة التحدي الأبرز الذي يؤثر على تلك الشركات التي تحتاج إلى تمويل خارجي للمحافظة على النمو. وبينت الدراسة أن أسعار الفائدة التي تفرضها البنوك مرتفعة للغاية، حيث تتراوح بين 14 و 24%. وبالإضافة إلى ذلك، تتراوح معدلات رفض طلبات التمويل، خاصة الديون قصيرة الأجل من 60 إلى 65%، وهو أعلى بخمس مرات من المعدل المتوسط لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وستواصل المؤسسة تبني نهج يعتمد على الشراكة مع جميع الأطراف المعنية لتشجيع وتطوير هذه الشركات، وذلك بإشراك الجهات الحكومية وشركات القطاعين العام والخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة، للتعاون على تحديد الفجوات ونواحي التطوير، والعمل على تطوير أفضل الاستراتيجيات لمعالجتها، حيث تمثل البيانات الفعلية والتحليلات عنصرًا حيويًا في هذه الشراكة.

ويشكل تقرير "حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة" جانبًا من جهودنا لتحليل أوضاع هذه الشركات وفهم احتياجاتها، وخاصة فيما يتعلق بأبعاد الاستعداد للمستقبل. حيث يبين التقرير حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة بالتركيز على سبعة أبعاد وهي: التوجه الدولي، درجه الابتكار، مستوى الجاهزية الرقمية، التوجه نحو تنمية رأس المال البشري، درجه الحوكمة المؤسسية، التوجه محو الممارسات المستدامة، والحصول على التمويل.

لذلك، يعتبر التقرير مرجعاً قيّمًا لجميع الجهات ذات الصلة بالشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة.

سعادة عبدالباسط الجناحي

المدير التنفيذي | مؤسسة محمد بن راشد لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة

المقدمة

تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لاقتصاد دبي، حيث تمثل 99.2% من عدد الشركات في الإمارة. وتلعب هذه الشركات دورا اقتصاديا محوريا، فهي توظف حوالي 51% من القوى العاملة وتساهم بحوالي 46% من إجمالي القيمة المضافة في دبي. وتركز الحكومة بشكل كبير على تعزيز مساهمة قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وإنتاجيته وأدائه مما يعزز من إمكانيته ليصبح محركا للنمو الاقتصادي المستدام في دبي. وفي ظل هذه الخلفية، يجب أن ترتكز المبادرات الرامية إلى تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز النظام البيئي لدعم الحكومة للشركات الصغيرة والمتوسطة على فهم مفصل لاحتياجاتها الحالية والتنموية.

من هذا المنطلق، قامت مؤسسة محمد بن راشد لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، إحدى شركات اقتصادية دبي، بدراسة استقصائية عن "حالة وخصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي". ويعتبر هذا التقرير هو الإصدار الثاني، حيث تم إطلاق الإصدار الأول في عام 2014، حيث تهدف الدراسة إلى توفير نظرة عامة متعددة الأبعاد على الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في دبي، ومن حيث المحتوى والتغطية، فالدراسة الحالية تبني على النسخة الأولى وتتضمن العديد من التحسينات ولاسيما في إطار المدخلات الخاصة بالدراسة الاستقصائية ل "حالة وخصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي"، والتي تشكل نواتجها جوهر التقرير.

تغطي هذه الدراسة التفصيلية محاور متعددة عن خصائص وأداء ومساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي، استنادا على قياس مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمالية والمتعلقة بالأعمال التجارية المستمدة من أهم بيانات الاقتصاد الكلي، والبيانات المالية للشركات، فضلا عن تقييم شامل لحالة وخصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في إمارة دبي.

ويستهدف التقرير جمهورًا واسعًا، بما في ذلك الجهات الحكومية والبنوك والشركات المالية ومستشاري الأعمال والشركات الاستشارية وشركات التدريب ومقدمي الخدمات المهنية والجمعيات الصناعية بالإضافة إلى شركات ريادة أعمال.

ويعد هذا الإصدار كملخص تنفيذي للدراسة، حيث يغطي النتائج الرئيسية والملاحظات والاستدلالات.

التقييم الاقتصادي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

تقييم بيانات الاقتصاد الكلي الرئيسية عبر إطار زمني مدته سنتان (2015 إلى 2017)، عن طريق قواعد البيانات الخاصة بمركز دبي للإحصاء، ويشمل تقييم الأداء الاقتصادي (تكوين رأس المال الإنتاجية) للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دبي.

دراسة حالة وخصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تقييم حالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتوجهها وخصائصها في دبي، يغطي 7 أبعاد، بناء على الاستدلالات والملاحظات، التي تم الحصول عليها من خلال مقابلات متعمقة وجها لوجه مع 518 مؤسسة صغيرة و متوسطة الحجم، مصنفة حسب القطاع والحجم.

تحليل الأداء المالي

تقييم الصحة المالية وأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة تستند إلى المؤشرات المالية الاجمالية المتعلقة بالنمو، والهوامش والربحية، والتدفقات النقدية التي تغطي 412 مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم تم تحليلها خلال فترة زمنية من 2017 إلى 2018.

تحليل نمو الأعمال

تقييم الاتجاهات الرئيسة المتعلقة بنمو الأعمال، على مدار فترة 3 سنوات تاريخية من عام 2015 إلى 2018، بناء على تقييم بيانات إصدار وتجديد التراخيص عن طريق قواعد بيانات دائرة التنمية الاقتصادية في دبي.

المقارنات المعيارية الدولية

دراسة مرجعية تغطي أفضل الممارسات العالمية في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تشمل دراسة المؤشرات التجارية والاقتصادية وإجراء مقارنة مع أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دبي.

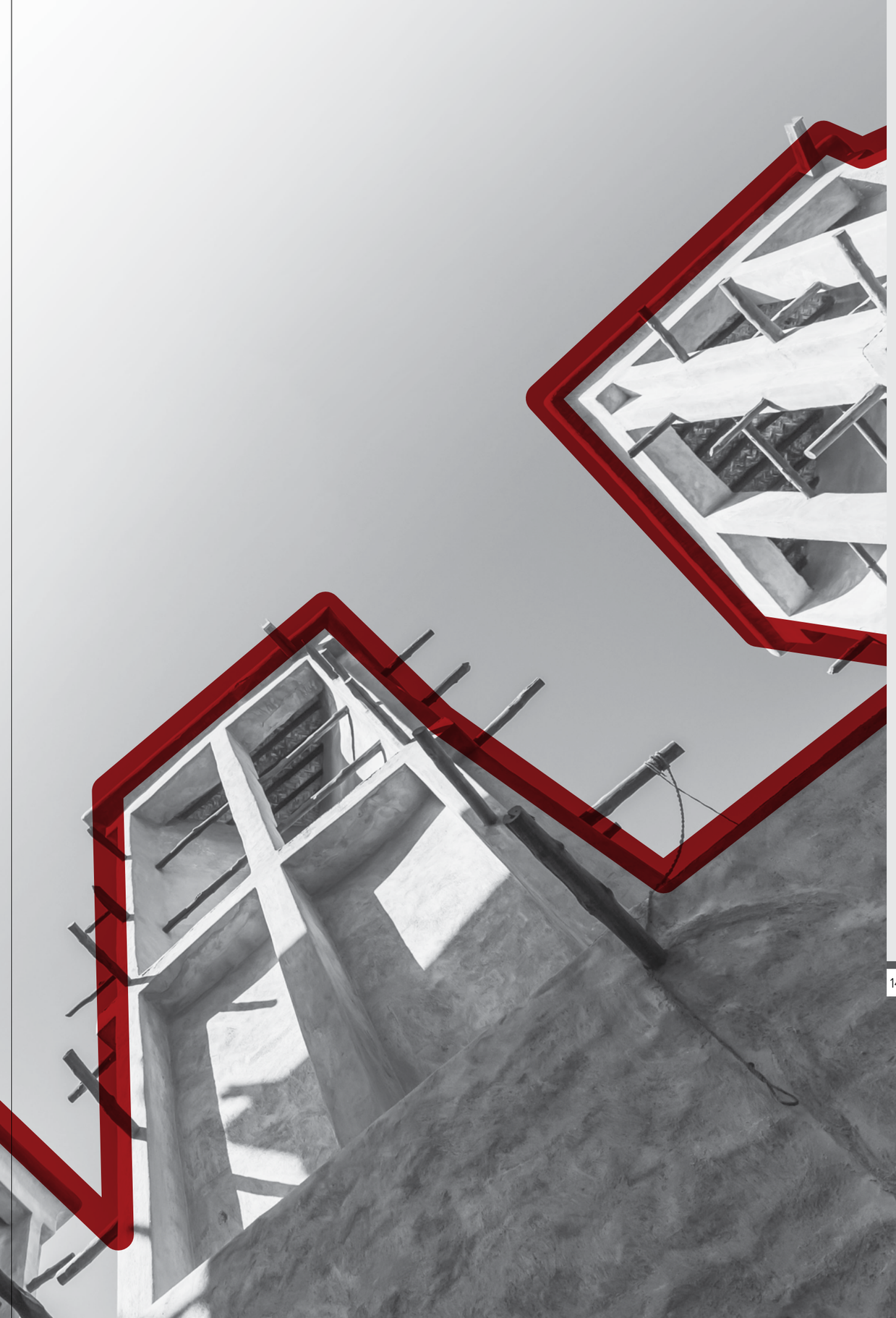

1.

مشهد أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي والمساهمة الاقتصادية

تقرير حالة
الشركات الصغيرة والمتوسطة
في دبي 2019

تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات العالمية محركا للنمو الاقتصادي والتنمية. وتلعب دورا حاسما في توفير الوظائف، والإنتاج، وتيسير التوزيع العادل للدخل، وتعزيز تنميه ريادة الأعمال، والابتكار، وتعزيز نمو الصادرات.

تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة

تعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات بأنها أي منشأة تستوفي حدود "عدد الموظفين" و"المبيعات السنوية"، بحسب ما ينطبق على القطاع التي تنتمي إليه (أي التجارة أو الصناعة أو الخدمات). حيث يستند تصنيف حجم المنشأة (متناهية الصغر أو صغيرة أو متوسطة) بناءاً على المعايير الخاصة بكل شريحة.

ولتعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، تعرف المنشأة (المشروع) بأنها كيان يزاول نشاطا اقتصاديا وله شكل قانوني، ويكون مسجل لدى سجل تجاري (مثل الدائرة الاقتصادية) أو لدى سلطة منطقة حرة أو منطقة صناعية.

	التجـــارة		الصـــناعـة		الخـدمـات	
	العائد السنوي	عدد الموظفين	العائد السنوي	عدد الموظفين	العائد السنوي	عدد الموظفين
المتناهية في الصغر	≤ 3 Mn	≤ 5	≤ 3 Mn	≤ 9	≤ 2 Mn	≤ 5
الصغيرة	≤ 50 Mn	6 - 50	≤ 50 Mn	10 - 100	≤ 20 Mn	6 - 50
المتوسطة	≤ 250 Mn	51 - 200	≤ 250 Mn	101 - 250	≤ 200 Mn	51 - 200

نظرة عامة

يقدر العدد الإجمالي لمنشآت الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي ب151,875 (وفقاً لقواعد بيانات مركز دبي للإحصاء 2017)، وقد سجلت نمواً بمعدل 9% سنوياً منذ عام 2008 عندما قدر عـدد المنشـآت الصغيرة والمتوسطة بـ 72,695. وتمثل المنشآت متناهية الصغر 61% من إجمالي عدد المنشآت في دبي، تليها المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل 36% و 2% من إجمالي عدد المنشآت في دبي على التوالي. وعلى وجه الخصوص، تضاعفت نسبه المنشآت التجارية الصغيرة من 18% في عام 2008 إلى 36% في عام 2017. ومن حيث التقسيم وفق القطاعات، فقد بلغت نسبة المنشآت في قطاع الخدمات (48%) من الشركات الصغيرة والمتوسطة، تليها التجارة (47%) والصناعة (5%). وبالمقارنة مع الفترة الاقتصادية التاريخية المرجعية (2008)، فقد ارتفعت نسبة المنشآت الخدمية إلى حد كبير (48% في 2017 من 35% في 2008). ويتماشى ذلك مع التركيز الاستراتيجي لدولة الإمارات للانتقال من الاقتصاد التجاري الموجه أساسا إلى اقتصاد الخدمات "القائم على المعرفة."

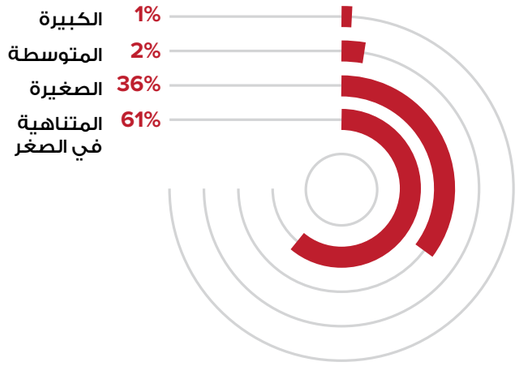

التوزيع حسب الحجم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
2017

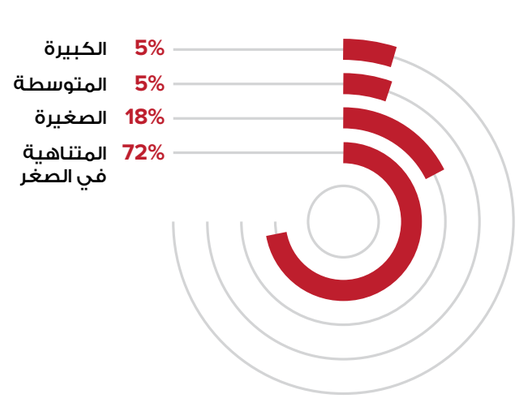

التوزيع حسب الحجم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
2008

اتجاهات النمو

يعكس اتجاه مسار تراخيص الأعمال الجديدة الصادرة نموا ثابتا بين عامي 2015 و2018. وذلك بعد فترة انخفاض بين عامي 2015 و2017، حيث نمت التراخيص الجديدة الصادرة بشكل كبير بمعدل نمو سنوي يقدر ب6.5% بين عامي 2017 و2018. وأيضا نما معدل التجديد بمعدل إجمالي سنوي نسبته 2.2% بين عامي 2015 و 2018.

وفيما يلي اتجاهات النمو الرئيسية لكل قطاع:

الصناعة [1]

بالتفوق على المعدل العام، فقد نمت التراخيص الجديدة الصادرة للمنشأت الصناعية بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 5.9% بين الأعوام 2015 و2018. بعد انخفاض النسبة ب 1.9% بين عامي 2015 و2016، كان هناك موجة من النمو السنوي المتتالي، الذي شهدته الفترة بين عام 2016 و2018 (نمو سنوي قدره 10.2% و9.7% في عام 2017 و2018، على التوالي). من حيث التراخيص الجديدة الصادرة بين عامي 2015 و2018، كان أعلى نمو شهدته مجموعات النشاط الصناعي، في "منتجات الصلب الإنشائية" (66.3 %)، تليها "الخشب والمنتجات الخشبية والأثاث" (61.8 %)، "ومنتجات الورق والورق (41.5%)، "الأنابيب ومنتجات الأسلاك" (37.5%) و"الآلات، الأجهزة الإلكترونية والمعدات الكهربائية" (32.6%).

الخدمات [2]

بالتفوق على المعدل العام، نمت التراخيص الجديدة الصادرة للمنشآت الخدمية بمعدل نمو سنوي مركب حاد بلغ 12.4% ، بين عامي 2015 و2018. وبين عامي 2017 و2018، سجل عدد التراخيص الجديدة الصادرة في الخدمات نمواً سنويًا بنسبة 17.5%؛ وهو أعلى نمو نسبي لوحظ عبر جميع القطاعات (الصناعة، التجارة، الخدمات). من حيث التراخيص الجديدة الصادرة بين عامي 2015 و2018، كان أعلى نمو شهدته مجموعات نشاط الخدمات، هو "المطاعم والمقاهي والصناعات الغذائية" (41.3%)، تليها "الاستشارات" (38.8%)، و"السياحة" (33.1%)، و"التعليم" (31.2%).

التجارة [3]

بشكل عام، انخفضت التراخيص الصادرة للمنشآت التجارية بمعدل سنوي مركب نسبته 5.2% بين عامي 2015 و2018. وفيما يتعلق بالتراخيص الجديدة الصادرة بين عامي 2015 و2018، كانت أعلى نسبة نمو بين مجموعات أنشطة "صناعة الملابس الجاهزة" (40.5%)، تليها "الآلات والمعدات الهندسية" (40.0%) و"الالكترونيات والأجهزة الكهربائية" (37.5%).

[1] تم اعتماد بيانات "التراخيص الصناعية" الصادرة عن دائرة التنمية الاقتصادية كعينة لتحليل اتجاهات النمو في قطاع الصناعة.

[2] تم الجمع بين البيانات الخاصة بـ "التراخيص المهنية" و"التراخيص السياحية" الصادرة عن دائرة التنمية الاقتصادية كعينة لتحليل اتجاهات النمو في قطاع الخدمات.

[3] تم اعتماد بيانات "التراخيص التجارية" الصادرة عن دائرة التنمية الاقتصادية كعينة لتحليل اتجاهات النمو في قطاع التجارة.

المساهمة الاقتصادية للشركات الصغيرة والمتوسطة

مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة لإجمالي القيمة المضافة

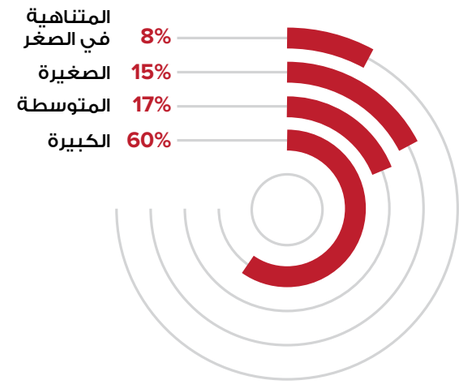

إجمالي القيمة المضافة وفق فئات حجم المنشآت
2008

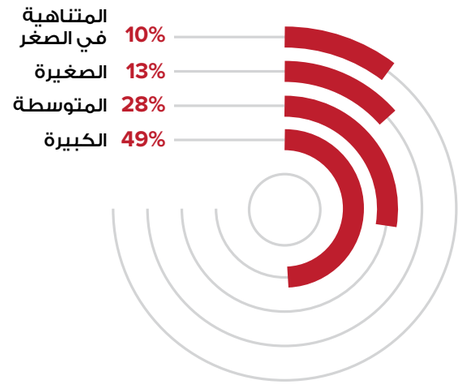

إجمالي القيمة المضافة وفق فئات حجم المنشآت
2017

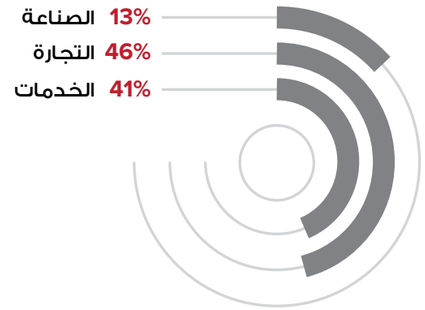

التوزيع حسب القطاعات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي
2008

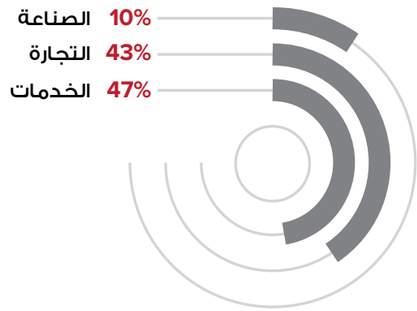

التوزيع حسب القطاعات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي
2017

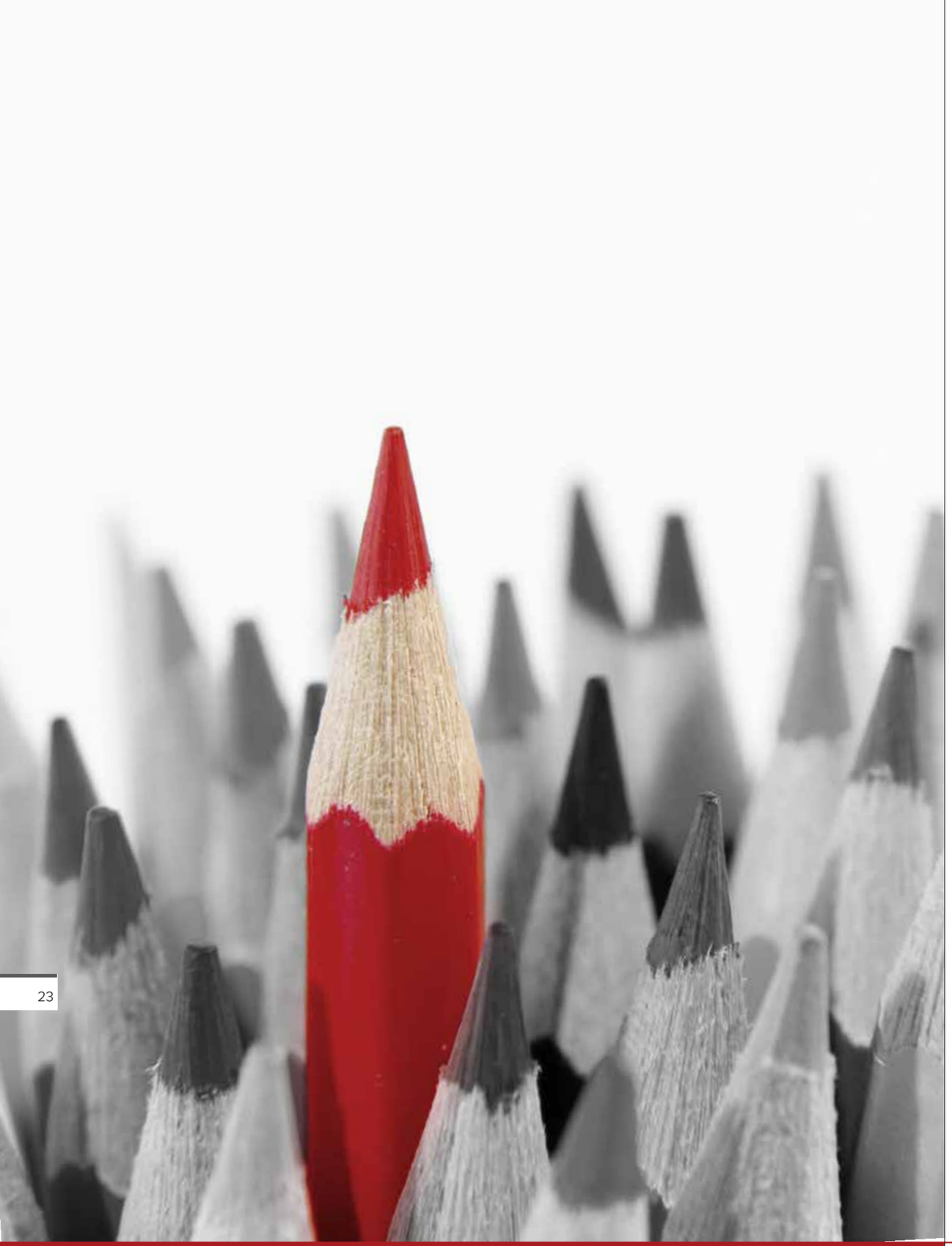

المساهمة الاقتصادية للشركات الصغيرة والمتوسطة

مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة لإجمالي القيمة المضافة

يساهم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي بما يقدر بـ198.6 مليار درهم من إجمالي القيمة المضافة لاقتصاد دبي، مما يمثل 51%[1] من القيمة المضافة (باستثناء ويترجم إلى مساهمة إجمالية بحوالي 46% من الناتج المحلي. وقد نمت مساهمة القطاع بمعدل بلغ 6% بين2008 و2017.

ويتمثل التغيير الأكثر وضوحا من حيث مساهمه القطاع في الشركات المتوسطة التي ارتفعت مساهمتها في القيمة الإجمالية للقيمة المضافة من17% في 2008 إلى 28% في 2017

حيث أن قطاع الخدمات هو المساهم الأكبر (مساهمة بنسبة 47%) في إجمالي القيمة المضافة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي. حيث ارتفعت مساهمة القيمة الإجمالية المضافة للقطاع من 41% في عام 2008 إلى 47% في عام 2017. ومن ناحية أخرى، فقد انخفضت مساهمة القيمة الإجمالية التناسبية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم للتجارة والصناعة بنسبة 3% لكل منهما خلال نفس الفترة.

[1] يشتمل القطاع الفرعي "الصناعات الأخرى" على قطاعات فرعية مختلفة بما في ذلك – "منتجات التبغ"، "منتجات الورق والورق"، "منتجات فحم الكوك والمنتجات البترولية المكررة"، "الكيماويات والمنتجات الكيميائية"، "المطاط والبلاستيك"، " أجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات "، "الأجهزة الطبية والدقة والبصرية"، "الساعات" و"إعادة التدوير".

وفيما يلي المساهمة الإجمالية للقيمة المضافة في كل قطاع علي النحو التالي:

الصناعة

تعد "الصناعات الأخرى"[1] هي أكبر مساهم في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة (مساهمة بنسبة39%) ، يليها "تصنيع المنتجات المعدنية" و"تصنيع المعادن الأساسية" (مساهمة بنسبة13% لكل منهما). وفي الجانب الآخر فإن أدنى مساهم في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الفرعي هو "تصنيع معدات النقل الأخرى".

الخدمات

تعتبر "الخدمات الأخرى"[2] هي أكبر مساهم في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الخدمات (مساهمة بنسبة 49%)، تليها "النقل والتخزين" (مساهمة بنسبة 20%). وبالنسبة لعام2008 فإن نمط مساهمة القطاع الفرعي في القيمة الإجمالية لقطاع الخدمات قد تغير بشكل أساسي، في حين أن "العقارات والإيجارات وخدمات الأعمال" كانت المساهم الأول في القيمة المضافة للخدمات الإجمالية (مساهمة بنسبة33%). و في عام 2008 أصبح القطاع الفرعي الآن هو المساهم الأدنى (مساهمة بنسبة 4%). والجدير بالذكر أن النمط المتباين لمساهمة القيمة الإجمالية المضافة يرجع سببه جزئيًا إلى التغييرات في محددات تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة[3].

[1] "خدمة أخرى" يتألف الفرعية الجزء تنوعت الأنشطة التجارية، وتشمل – 'الفنية والتقنية والخدمات العلمية'، 'التعليم'، 'خدمات الرعاية الصحية'، 'المجتمع والخدمات الاجتماعية" وكذلك " الخدمات الشخصية ".

[2] يعد التغيير في الانقسام القطاعي للشركات أكثر بروزاً بالنسبة للخدمات نتيجة للتغييرات في معايير تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة والتغييرات في التصنيف المطبقة في إطار جمع بيانات مسح دبي الاقتصادي (ارتفعت النسبة الإجمالية للأعمال القائمة على الخدمات) من 35% في عام2008 إلى 48% في عام 2017).

[3] تُعزى التغييرات في أنماط المساهمة في التوظيف على المستوى الكلي وكذلك فيما يتعلق بالانقسامات حسب القطاع والقسمة في الحجم (مقارنة بالمستويات التاريخية)، جزئياً إلى التأثير الضمني للتغيرات في تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة المعايير والتصنيفات الناتجة المطبقة في إطار جمع بيانات المسح الاقتصادي في دبي.

مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف

يمثل قطاع مؤسسة محمد بن راشد لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الشركات الصغيرة والمتوسطة1.41 مليون عامل في دبي وهو ما يمثل مساهمة عمالة صافية بنسبة 51% في اقتصاد دبي. مع زيادة مساهمة التوظيف بنسبة 9% خلال الفترة ذاتها[1].

الشركات الصغيرة لها المساهمة الكبرى في توفير الوظائف الناتجة عن الشركات الصغيرة والمتوسطة (33% من إجمالي العمالة في دبي).

و بالنسبة إلى عام2008 قد ارتفعت مساهمة العمالة التناسبية للشركات في كل فئة من فئات حجم الشركات (متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة) وأصبحت أكثر بروزًا في حالة الشركات الصغيرة التي ارتفعت مساهمتها من 15% في عام 2008 إلى33% في عام 2017 ويمثل قطاع الخدمات 58% من إجمالي العمالة في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة (أعلى من51% في عام 2008).

وفي حين أن المساهمة العامة للتوظيف في الشركات الصغيرة والمتوسطة قد ارتفعت فإن متوسط عدد الموظفين لكل شركة قد انخفض فعليًا عبر نطاق القطاعات بأكمله من "القطاع" و"حجم المؤسسة" بين عامي 2008 و2017. ويعزى ذلك إلى حقيقة أن النمو في عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة (معدل نمو سنوي مركب 9 سنوات تبلغ نسبته 9%) قد فاقت النمو في عدد الموظفين (معدل نمو سنوي مركب بلغت نسبته 6.4%) خلال نفس الفترة. وتعد شركات الصناعة المتوسطة والشركات التجارية المتوسطة استثناء، حيث زاد متوسط عدد الأفراد في عام 2017 بمقدار 1.2 مرة و4.4 مرة على التوالي.

[1] معدل التغير في المساهمة في التوظيف وفق فئات قطاعات المنشآت وفئات أحجام المنشآت

Average Number of Employees

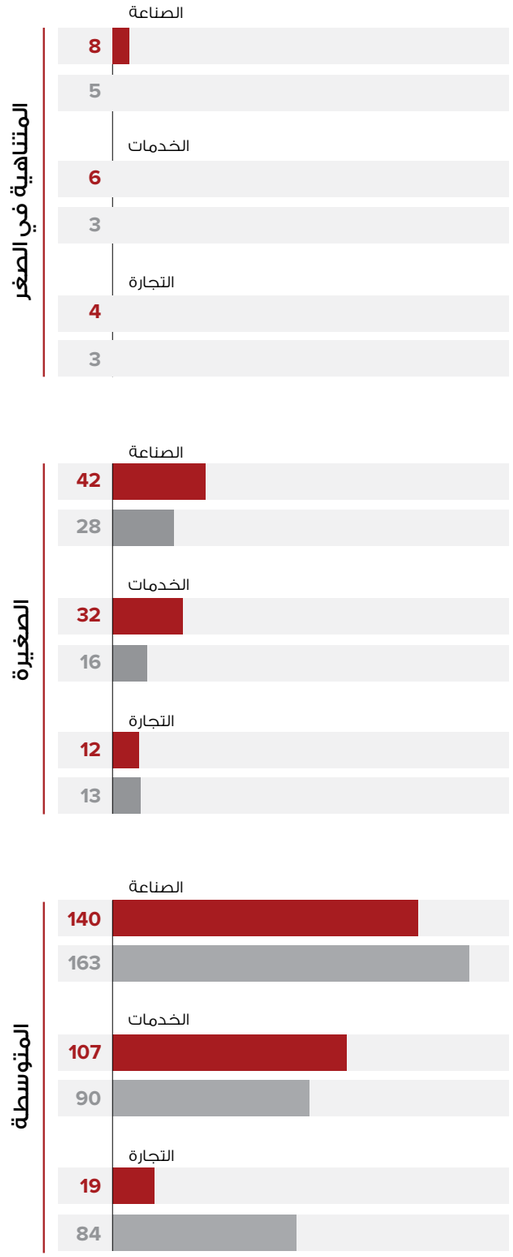

مساهمة التعويضات التي تدفعها الشركات الصغيرة والمتوسطة

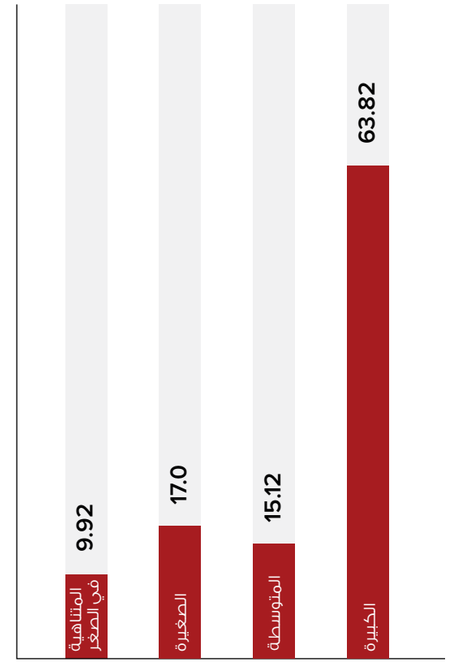

تعويضات الموظفين (مليار درهم)
2008

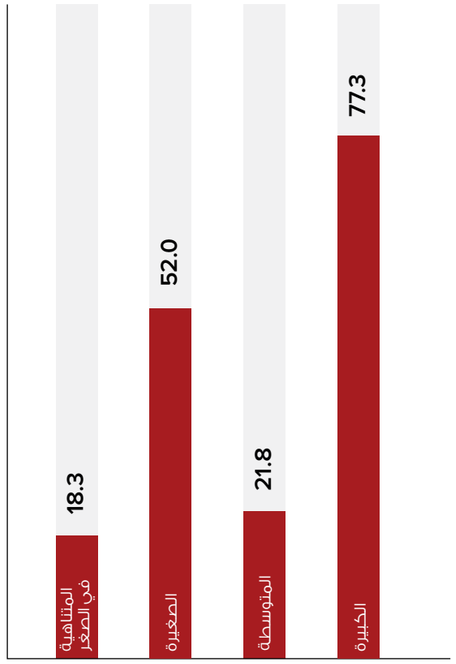

تعويضات الموظفين (مليار درهم)
2017

في المجموع تولد الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي 92.1 مليار درهم من التعويضات المدفوعة للعمال بالمقارنة مع 77.3 مليار درهم تدفعها الشركات الكبيرة. وقد زادت التعويضات الاجمالية التي تدفعها الشركات الصغيرة والمتوسطة بمعدل سنوي مركب نسبته 9.1% من 42 مليار درهم في عام 2008 إلى 92.1 مليار درهم في عام 2017 وعلى النقيض من ذلك ، فإن تعويضات الموظفين الذين تدفعهم الشركات الكبيرة نمت بشكل معتدل، حيث سجلت معدل نموسنوي مركب بلغ 2.2% خلال نفس الفترة.

الإنتاجية

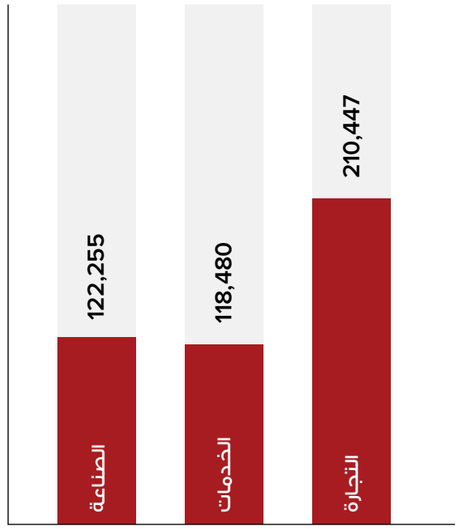

إنتاجية المنشآت وفق القطاع
2008

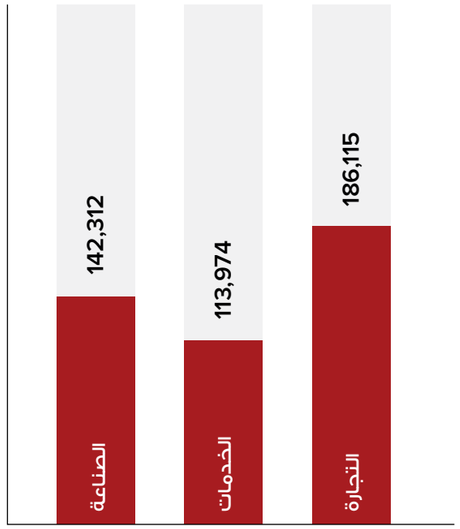

إنتاجية المنشآت وفق القطاع
2017

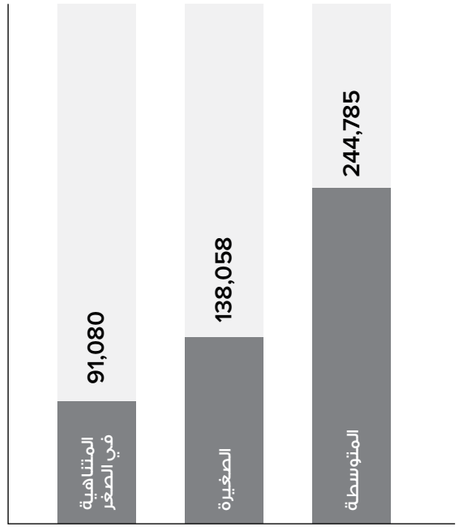

إنتاجية المنشآت وفق فئات الحجم
2008

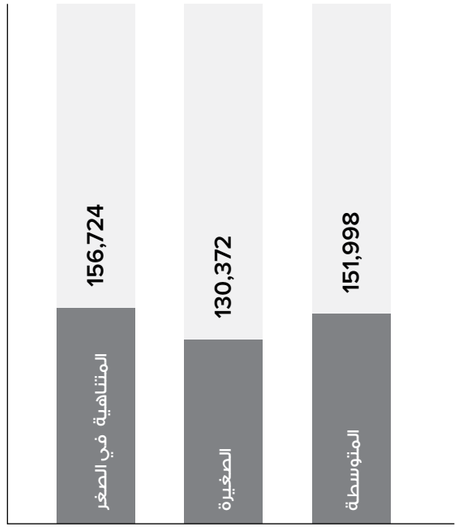

إنتاجية المنشآت وفق فئات الحجم
2017

يتم احتساب إنتاجية العمل كإجمالي اقتصادي استنادا إلى تقدير إجمالي القيمة المضافة لكل موظف، حيث تقدر إنتاجيه قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي ب147,467 درهم أي حوالي 0.9 متوسط إنتاجيه الشركات الكبيرة.

و بالمقارنة مع المعايير العالمية، فإن إنتاجية قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي تبلغ 2.7 ضعف مثيلتها في ماليزيا و0.8 مرة في مجموعة الاتحاد الأوروبي (EU-28). وتمتلك سنغافورة التي تعد "الأفضل في فئتها على مستوى العالم" من حيث الإنتاجية حوالي 219,000 من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي توظف في المتوسط 10 عمال، يساهم كل منهم ب239,501 درهم من القيمة المضافة إلى الاقتصاد.

بالمقارنة فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي توظف في المتوسط 9.3 عمال ويساهم كل منهم ب147,467 درهم من القيمة المضافة إلى الاقتصاد. أي أن القوى العاملة في سنغافورة تبلغ انتاجيتها 1.6 مرة أكثر من القوى العاملة في دبي. الشركات متناهية الصغر أعلى إنتاجية لكل وحدة عمل (156,724 درهما إماراتيا)، مقارنة بالشركات الصغيرة (130,372 درهم) والشركات المتوسطة (151,998 درهم). وفي حين ظلت إنتاجية الشركات الصغيرة متماسكة تقريبا بالمقارنة مع مستويات عام2008 فقد انخفضت إنتاجية الشركات متوسطة الحجم (بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 5.2%) بينما سجلت إنتاجية الشركات متناهية الصغر ارتفاعا حادا خلال ٩ سنوات (معدل نمو سنوي مركب بلغ 6.2%).

وبالنسبة للقطاعات الرئيسية, تتمتع التجارة بأعلى إنتاجية للوحدة العاملة (186,115 درهم إماراتي) بالمقارنة مع الصناعة (142,312 درهم) وقطاعات الخدمات (113,974 درهم). وهذا يقابل حقيقة أن الشركات التجارية الصغيرة والمتوسطة لديها مساهمة أعلى نسبيًا في إجمالي القيمة المضافة، نسبة إلى عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم المتناسب مقارنة بالصناعة والشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة على الخدمات .

بعض المتغيرات التي تم تقييمها من خلال "دراسة حالة وخصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة في مسح دبي2019" لها علاقة سببية أو "دافعة" محتملة مع الإنتاجية. حيث يعرض الجدول1 هذه المتغيرات والملاحظات ذات الصلة واتجاه الاتجاهات الإجمالية للأبعاد بين عامي 2013 و2019، فضلاً عن المساهمة التفسيرية في الإنتاجية.

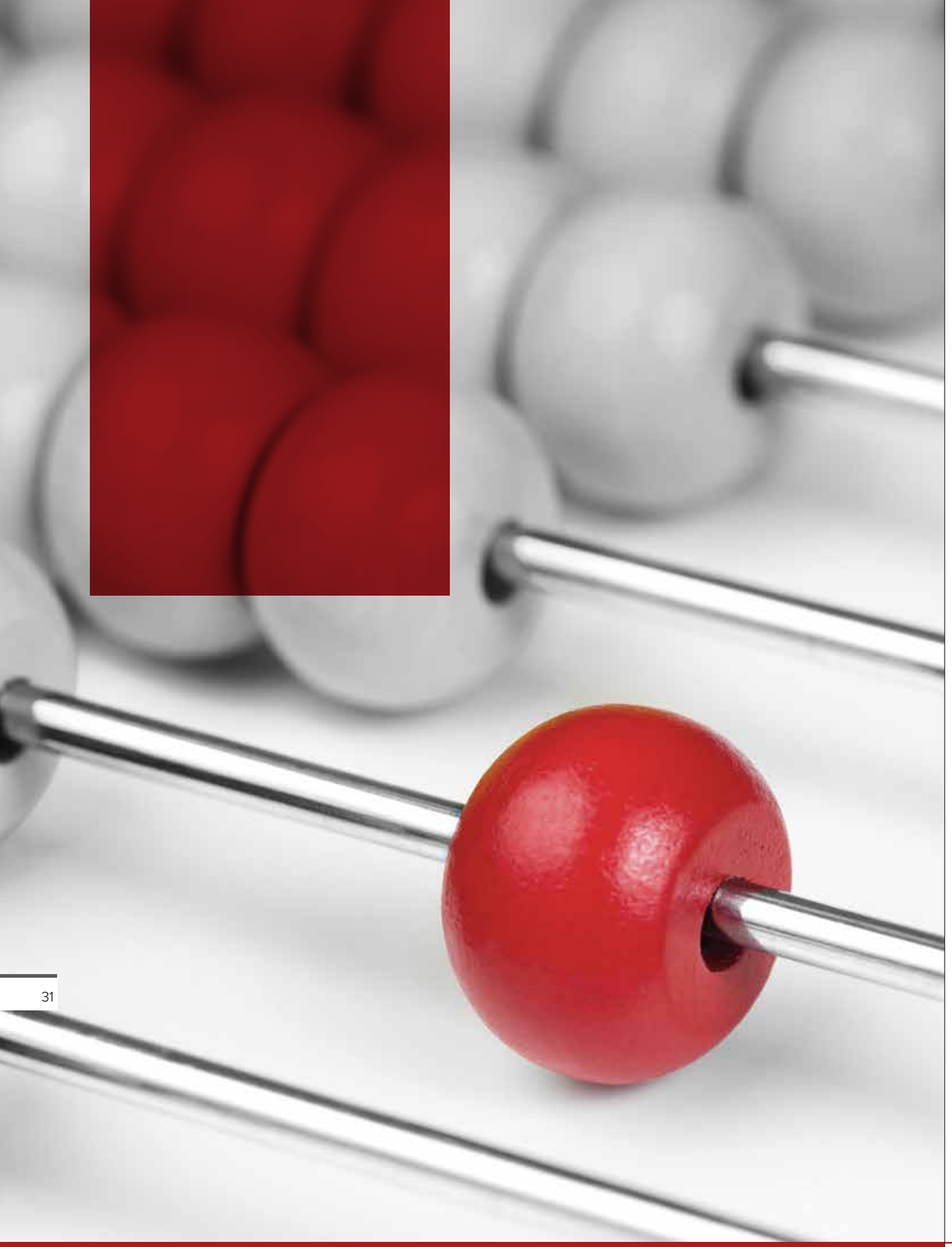

الملاحظات الرئيسية
عبر الأبعاد واتجاه التيار العام

البعد	العامل	الملاحظة	اتجاه المسار (2013 2019)
درجة الابتكار	نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر في مشروع ابتكاري واحد أو أكثر	زاد إجمالي عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تنفذ أنشطة ابتكارية 2.3 مرة مقارنةً بدورة الاستطلاع الأخيرة في عام 2013. حيث زادت نسبة الشركات الصناعة الصغيرة والمتوسطة التي تنفذ أنشطة ابتكاريه تقريبًا مرتين من 29% في عام 2013 إلى 54% في عام 2019.	إلى الأعلى، مع مساهمة إيجابية في الإنتاجية
	نوع أنشطة الابتكار التي تنفذها الشركات الصغيرة والمتوسطة	وفقاً للمسح، ارتفع إجمالي نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر في "الابتكار القائم على المنتجات" (PBI) بنسبة 14% مقارنة بعام 2013.	
	نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة بميزانية محددة لأنشطة الابتكار والبحث والتطوير	تشهد الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي التزام مالي متزايد نحو الابتكار. حيث زادت نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لها ميزانية محددة لأنشطة الابتكار 2.6 مرة مقارنة بعام 2013. و هو الأبرز في حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة الصناعية (46% من الشركات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في عام 2019 لديها ميزانية محددة للابتكار ، مقارنة بـ17% في عام 2013).	
مستوى الجاهزية الرقمية	نسبه الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لها ميزانية دوريه محدده لتكنولوجيا المعرفة	في عام 2019 تضاعفت نسبة الشركات التي لديها ميزانية مخصصة لتكنولوجيا المعلومات (تتراوح بين 0.5% 5% من المبيعات) إلى ثلاثة أضعاف تقريباً من 27% في عام 2013 إلى 73% في عام 2019. وعلى الجانب الآخر، فإن نسبة الشركات التي ليس لديها ميزانية مخصصة لتكنولوجيا المعلومات انخفضت 2.6 مرة خلال نفس الفترة، أي 25% في عام 2019 من 65% في عام 2013.	إلى الأعلى، مع مساهمة إيجابية في الإنتاجية

البعد	العامل	الملاحظة	اتجاه المسار (2013 – 2019)
مستوى الجاهزية الرقمية	مستوي اعتماد تكنولوجيا المعلوماتية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة للاستخدام الأساسي والحوسبة ووظائف المؤسسات الخلفية	يعد مستوى تبني تكنولوجيا المعلومات بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي مضمنًا أو ضعيفًا إلى حد ما في أداء المعايير العالمية المتعلقة بتبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الشركات الصغيرة والمتوسطة العالمية. يستخدم حوالي 98% و74% من الشركات الصغير والمتوسطة في دبي أجهز الحاسب الآلي والهواتف الذكية، على التوالي، للاستخدام التجاري والاتصال. بالمقارنة في ماليزيا يستخدم حوالي 87% من الشركات الصغير والمتوسطة أجهز الكمبيوتر المكتبية وأجهز الكمبيوتر المحمولة وأجهزة الحوسبة، وحوالي 91% من الشركات الصغير والمتوسطة تستخدم الهواتف الذكية لأغراض تجارية. حوالي 17% من الشركات الصغير والمتوسطة في دبي تستخدم شبكات داخلية، كجزء من بيئات تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها، مقابل 19% من الشركات الصغير والمتوسطة الماليزية. يقوم حوالي 45% من الشركات الصغير والمتوسطة في دبي بنشر حلول ERP القائمة على الحوسبة السحابية وإدار علاقات العملاء على منصات SaaS، بينما يستخدم حوالي 74% حلول التخزين السحابية، تتماشى هذه النسبة مع ماليزيا، حيث يقوم حوالي 45% من الشركات الصغير والمتوسطة بنشر حلول قائمة على الحوسبة السحابية وأقل بقليل من سويسرا، حيث يقوم حوالي 53% من الشركات السويسرية الصغير والمتوسطة بنشر حلول سحابية.	إلى الأعلى، مع مساهمة إيجابية في الإنتاجية
التوجه نحو تنمية الموارد البشرية	نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر في تدريب موظفيها	إن نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي التي لا تستثمر في أي شكل من أشكال التدريب لموظفيها في ال2019 قد زادت مرتين تقريبا، بالمقارنة مع 2013. وهناك أيضا انخفاض هامشي في نسبه الأعمال التجارية التي تقدم تدريبا شاملا يغطي كامل نطاق موظفيها خلال الفترة نفسها.	إلى أسفل، مع مساهمة سلبية نحو الإنتاجية

2.

حالة و خصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي

وقد تم تقييم الحالة الراهنة وخصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي علي أساس دراسة استقصائية أجريت على عينة من الشركات تم اختيارها عشوائيا[1] من 518 من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتنوعت العينة لتشمل منشآت تنتمي إلى قطاعات التجارة والصناعة والخدمات.

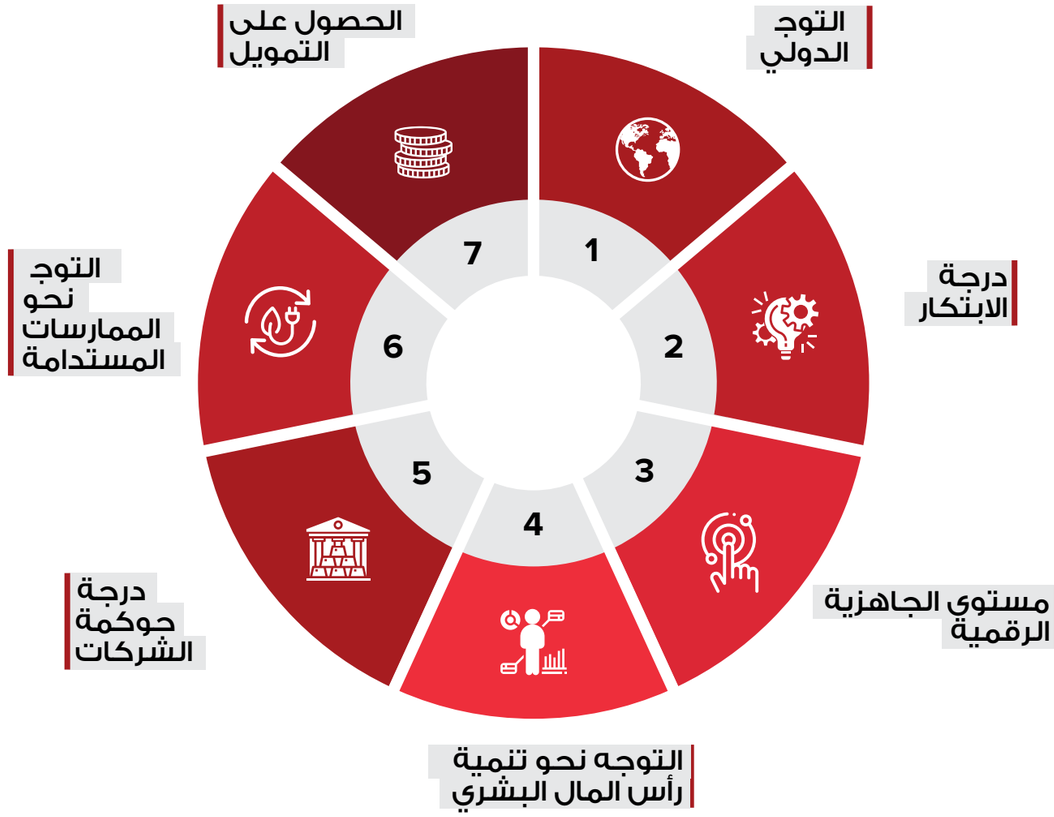

[1] تم إتباع نهج أخذ العينات العلمية لضمان أن عدد الشركات في كل طبقة، أي "حجم المؤسسة" و"الشريحة" يفي بمعايير الحد الأدنى المحددة لمستوى الثقة بنسبة 90% وهامش الخطأ بنسبة 10% مطبقة على كل مجموعة (أي عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي في كل مجموعة).

واستندت الدراسة الاستقصائية إلى تقييم موضوعي يشمل مؤشرات نوعية وكمية محددة لقياس مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في دبي على عده جوانب تستند إلى سبعة أبعاد وهي: 1. التوجه الدولي، 2. درجه الابتكار، 3. مستوى الجاهزية الرقمية، 4. التوجه نحو تنمية رأس المال البشري، 5. درجة الحوكمة المؤسسية، 6. التوجه نحو الممارسات المستدامة، 7. الحصول على التمويل.

1. **التوجه الدولي**
2. **درجه الابتكار**
3. **مستوى الجاهزية الرقمية**
4. **التوجه نحو تنمية رأس المال البشري**
5. **درجة حوكمة الشركات**
6. **التوجه نحو الممارسات المستدامة**
7. **الحصول على التمويل**

البعد **1**

التوجه الدولي

يقيس "التوجه الدولي" مدى توجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي للتصدير وقدراتها الوظيفية على الوصول للعالمية وتركيزها العام واستعدادها لبناء وتعزيز بصمتها الدولية.

وتشمل المتغيرات الرئيسية التي تم تقييمها لتقييم هذا البعد ما يلي:

1. مدى التوجه للعالمية من خلال الصادرات والإمداد عبر الحدود بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي.
2. نسبة الإيرادات المحققة من خلال المبيعات الدولية.
3. مختلف أساليب التصدير التي تعتمدها الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي.
4. أسواق التصدير الرئيسية التي تستهدفها الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي.
5. القدرات والاستعدادات للتصدير استنادا إلى تخصيص الموارد الوظيفية وكذلك صياغة خطط التصدير المحددة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي.
6. التحديات والقضايا الرئيسية التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي في مجال التصدير.

النتائج الرئيسية

الدرجة الكلية للمحور:
عالية

القطاع ذو الاتجاه الأعلى:
الصناعة

لا تزال الكثافة الإجمالية لمصدري الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي مرتفعة، على الرغم من الانخفاض الطفيف مقارنة بالمستويات التاريخية

توزيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب التصنيفات في مجال لتصدير

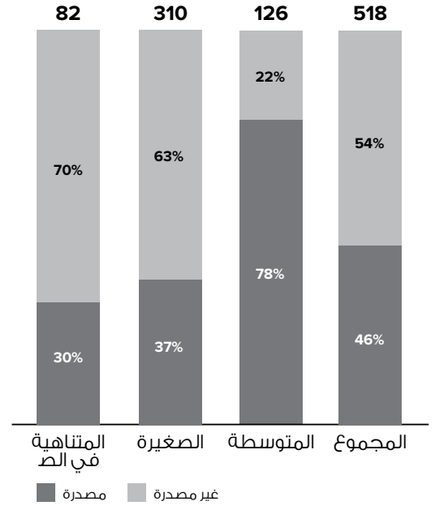

توزيع القطاعات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجال التصدير

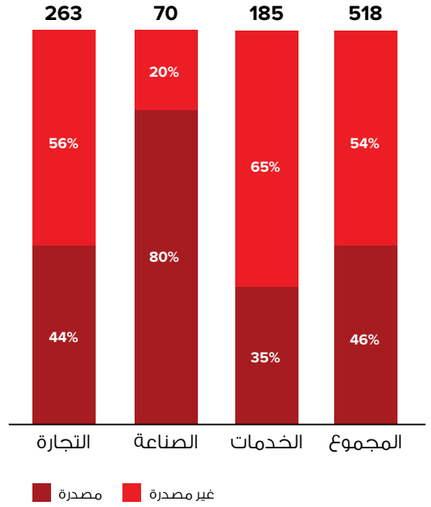

توزيع تصنيفات المنشآت الصغيرة والمتوسطة من العائدات الدولية

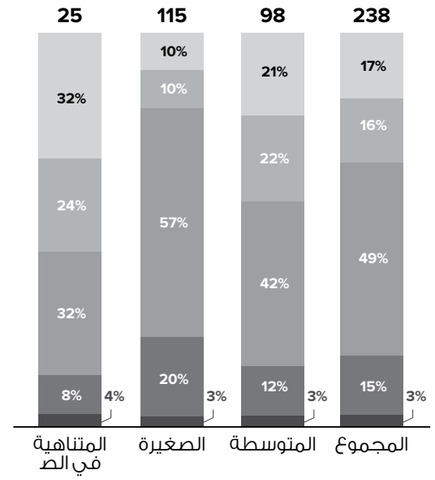

توزيع القطاعات:

العائدات الدولية من تصدير المنشآت الصغيرة والمتوسطة

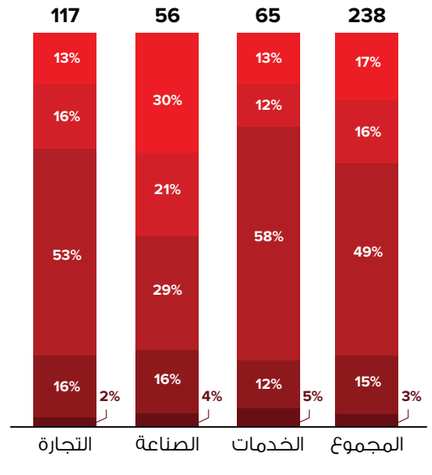

- تعمل نحو 46% من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تصدير السلع أو الخدمات عبر الحدود, ومن بين هؤلاء يعتبر 17% من المصدرين الرئيسيين حيث يأتي أكثر من 50% من إيراداتهم من الأسواق الدولية.
- الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم لديها الميل الأكبر للتصدير، مقارنة بشركات التجارة والخدمات، حيث تبلغ نسبه المصدرين في قطاع الصناعة (80%) و هو تقريبا ضعف النسبة بالمقارنة مع المصدين من قطاعي التجارة والخدمات (44% و35% من الشركات على التوالي).
- بالرغم من أن الاتجاه نحو التصدير يظهر انخفاضا هامشيا مقارنة بالمستويات التاريخية، حيث انخفضت نسبة البلدان المصدرة لهذه الشركات من 51% في2013 إلى 46% في عام2019. إلا أن نسبة المصدرين من الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الصناعة ارتفعت بمعدل 1.5 مرة خلال نفس الفترة.

تعتمد الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي إستراتيجية توسع متنوعة ومتعددة الجوانب، حيث تشمل أساليب متعددة لتنفيذ خطط التوسع الدولية الخاصة بها.

توزيع القطاعات: وضع التداول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

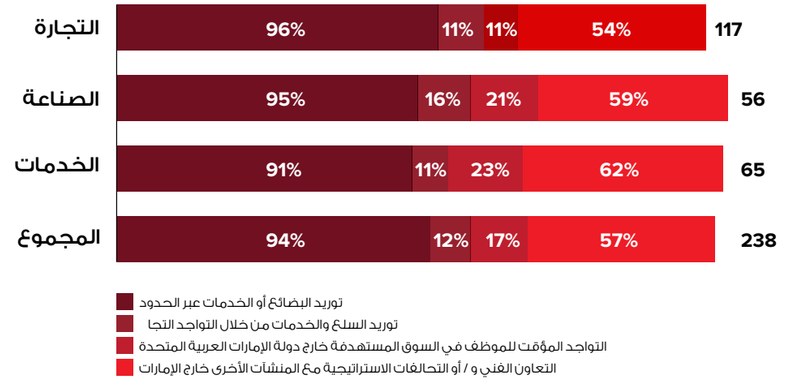

توزيع تصنيفات المنشآت الصغيرة المتوسطة ضمن التداول

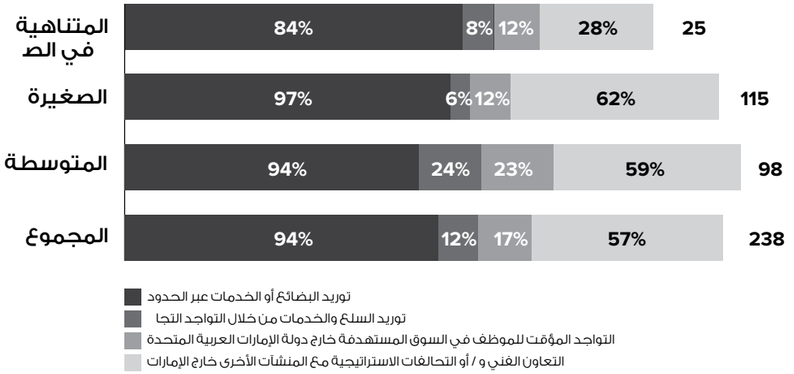

في حين أن الصادرات التقليدية عبر الحدود من السلع وتزويد الخدمات هي الطريقة الأساسية لعمليات التصدير، إلا أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي تميل إلى اعتماد مجموعة من الأساليب لتعزيز توسعها الدولي. وتشمل هذه العمليات إنشاء مكاتب تجارية في الخارج، والقيام بزيارات للسوق، فضلا عن التعاون التقني والمبيعات مع الشركاء الدوليين.

على وجه الخصوص، أنشأت نسبة كبيرة من الشركات (57% من المصدرين) تعاونا تقنيا وشراكات استراتيجية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة. و تتألف هذه في المقام الأول من اتفاقيات الوكالة القائمة على العمولة مع الشركاء المحليين في إقليم التصدير، واتفاقيات التوزيع، و ترويج المبيعات و / أو التمثيل للمشترين المحليين.

عائدات التصدير للشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي لا تزال غير متكافئة مع جهود التوسع الدولي.

في حين أن كثافة مصدري الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي أعلى بثلاثة أضعاف من كثافة مراكز التصدير العالمية مثل إيطاليا والمملكة المتحدة، فإن القيمة الإجمالية للصادرات من دبي اقل بثلاث مرات من هذه البلدان. ويدل هذا التباين على حقيقة أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي لا تزال غير قادرة على الاستفادة من إمكانات أعلى للإيرادات التصديرية، على الرغم من جهودها البارزة في التوسع.

هناك حاجة واضحة لبرامج دعم منظمة لتمكين مصدري الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي من الاستفادة من الفرص المتاحة في أسواق التصدير لتتوغل خارج دول مجلس التعاون الخليجي

تتركز صادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة عادة في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يتم تصدير حوالي82% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة. وعلى النقيض من ذلك، تظل الأسواق ذات الإمكانات العالية في إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية ناقصة نسبياً حيث أنه فقط حوالي12% و21% و11% من مصدري الشركات الصغيرة والمتوسطة على التوالي لديهم عقود التصدير في هذه الأسواق.

واستكمالا لجهودها في مجال التوعية، فإن مصدرو هذه الشركات يستثمرون في بناء قدراتهم الداخلية على عمليات التدويل

التوزيع حسب تصنيف الفئات:
المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك موظف /ادارة معنية بالتصدير

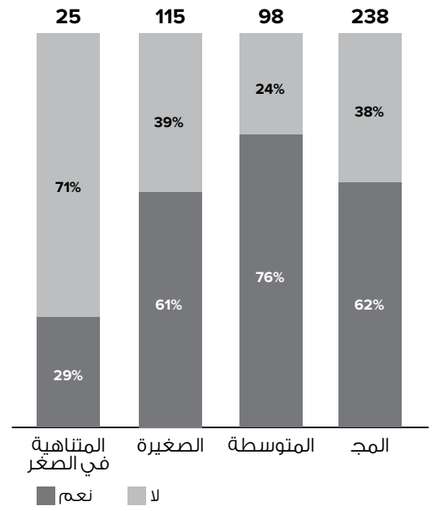

التوزيع حسب القطاعات:
المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك موظف /ادارة معنية بالتصدير

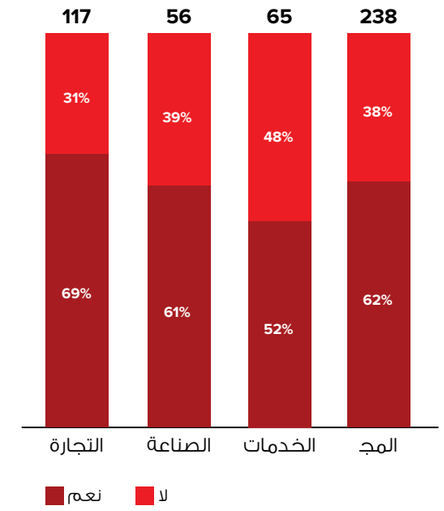

التوزيع حسب تصنيف الفئات:
توفير موظف معني فقط بالتصدير للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

2013 دورة المسح
(n = 255)

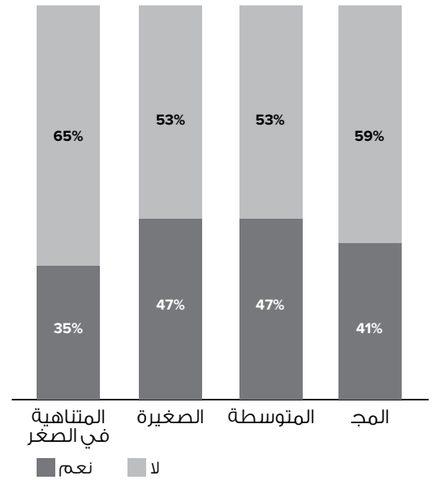

التوزيع حسب القطاعات:
توفير موظف معني فقط بالتصدير للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

2019 دورة المسح
(n = 238)

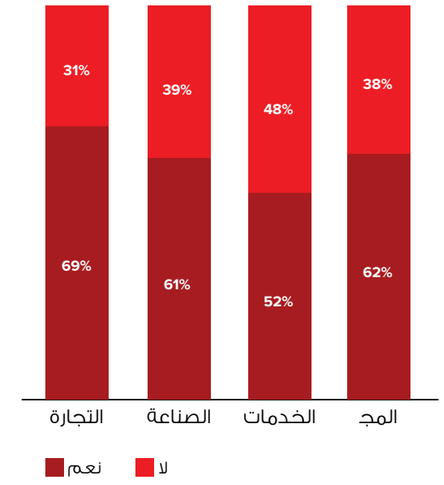

غالبية البلدان مصدري الشركات الصغيرة والمتوسطة (62%) إما أن يكون لديهم شخص مخصص أو وظيفة رسمية للصادرات، بالإضافة إلى خطة تصدير محددة.

وعلاوة على ذلك، هناك اتجاه إيجابي يؤيد الالتزام المتزايد للشركات تجاه بناء قدراتها على التدويل, و في عام 2019 ارتفعت النسبة الإجمالية للأعمال التي لديها موظفون متخصصون أو أعمال رسمية للصادرات أي ما يقرب 1.5 مرة؛ في حين أن نسبة المصدرين من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها استراتيجية أو خطة أعمال محددة للتصدير قد زادت بنسبة 1.2 مرة مقارنةً بعام 2013.

حيث أنه في جوهرها يوجد لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة للتجارة والصناعة ميول أعلى للاستثمار في الموارد والقدرات للأسواق الدولية أو عمليات التصدير، مقابل شركات الخدمات, حيث أنه حوالي 69% من الشركات التجارية و61% من شركات الصناعة لديها موظف مخصص أو وظيفة رسمية للتصدير، مقابل 52% شركات الخدمات.

إن عدم سهولة الوصول إلى معلومات السوق وارتفاع تكاليف التوثيق والالتزامات هي الأسباب الأعلى التي تقيد الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي لبناء أو تعزيز بصمتها التصديرية.

وتشمل التحديات القصوى التي تحد من الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي لبناء أو تعزيز بصمتها التصديرية الدولية ما يلي:

- المعلومات عن إجراءات التصدير و الفرص المتاحة في الأسواق الرئيسية (كما ذكر 40% من الشركات الصغيرة والمتوسطة)
- التكاليف المرتفعة المتعلقة بالتصدير (كما ذكر 30% من المجيبين) وفقا لتقرير البنك الدولي الخاص بممارسة أنشطة الأعمال لعام2020 فإن تكاليف "توثيق الصادرات" و "التزامات الحدود للصادرات" في الإمارات العربية المتحدة، 5.1 مرة و3.3 مرات على التوالي أعلى من متوسط معدلات "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع".

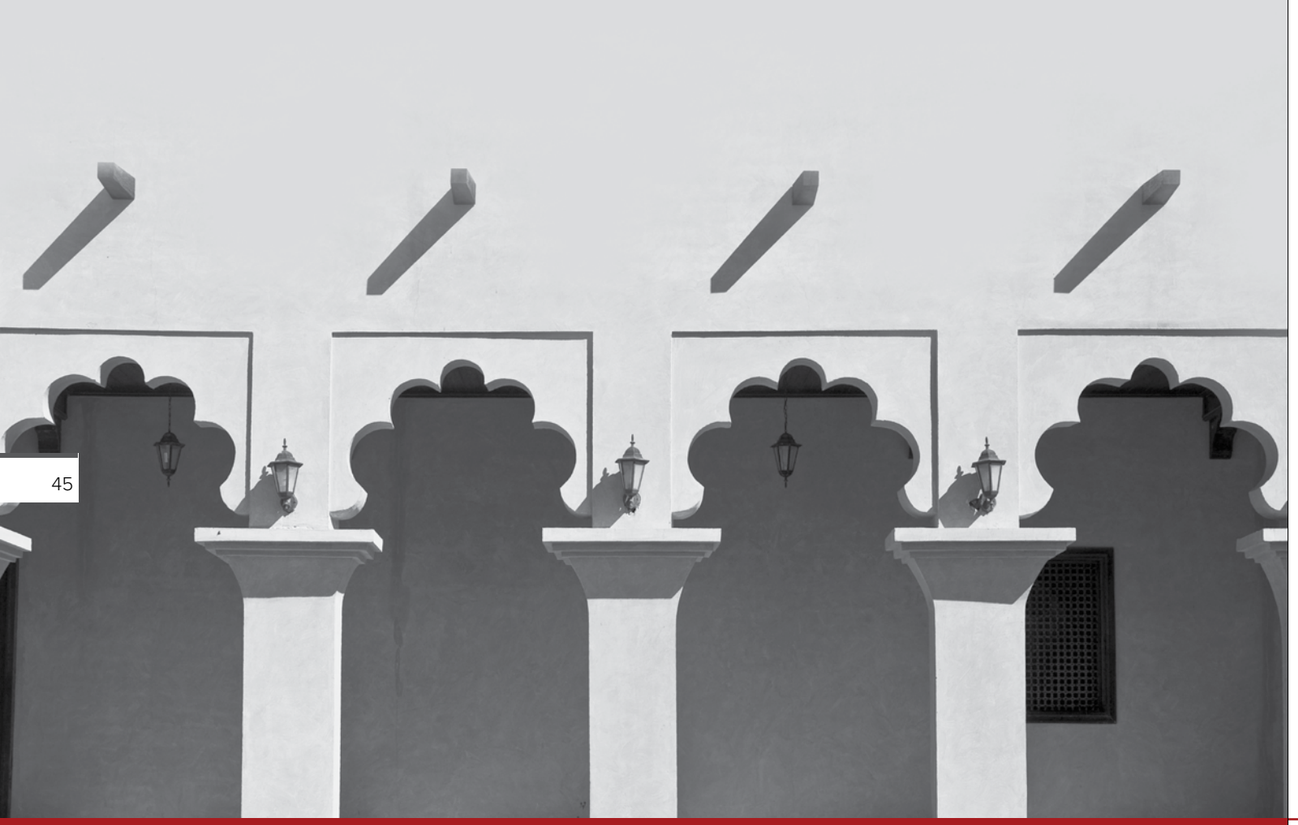

البعد **2**

درجة الابتكار

تقوم "درجة الابتكار" بقياس ميل الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي في درجة الانخراط في الابتكار، وقدراتها الوظيفية على الابتكار وتركيزها العام على تنفيذ الابتكار والاستعداد له تماشيا مع أهدافها التجارية.

النتائج الرئيسية

درجة الاتجاه العام:
معتدلة

القطاع ذو الاتجاه الأعلى:
الصناعة

وشملت المتغيرات الرئيسية التي تم تقييمها لتقييم هذا البعد ما يلي:

1. االنتشار مبادرات وشركات الابتكار التي تنفذها الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي
2. نوع مبادرات الابتكار التي تنفذها الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي فضلا عن الأهداف الإستراتيجية والنتائج المرجوة التي ترتكز عليها الاستثمارات التي تقوم بها هذه الشركات
3. التزام الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي بالابتكار، استنادا إلى ميلها إلى توفير نفقات الابتكار الدورية وكذلك إلى تشكيل تعاون استراتيجي للابتكار والبحث والتطوير
4. لجأت الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي إلى أساليب التمويل لتمويل الابتكار ونفقات البحث والتطوير
5. درجه "مخرجات الابتكار" التي تولدها الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي
6. اثر الابتكار علي تعزيز التوجه الدولي للشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي

أصبحت الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي أكثر ابتكارًا على مر السنين، وأكثر مواكبه لوتيرة الاتجاهات الصناعية والتغيرات التكنولوجية التي تؤثر على الجهات التي تعمل فيها.

التوزيع حسب تصنيف الفئات:
تنفيذ النشاطات الابتكارية

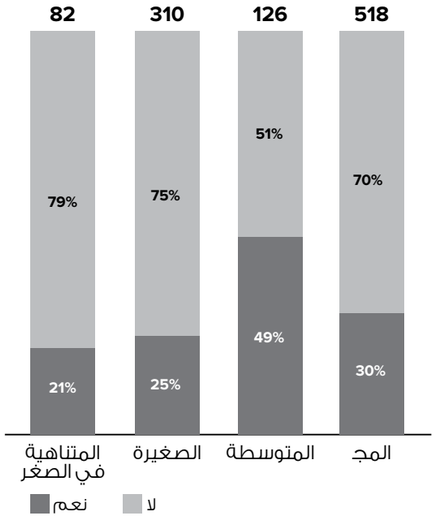

التوزيع حسب القطاعات:
تنفيذ النشاطات الابتكارية

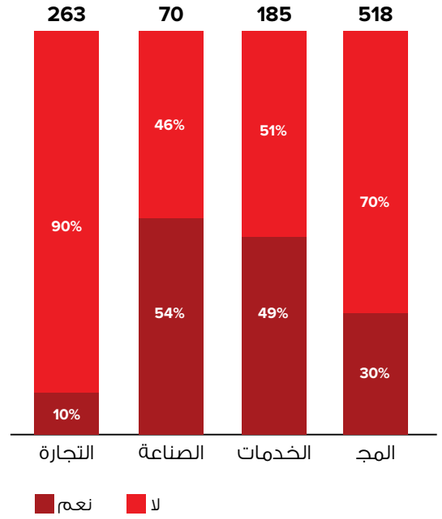

قام نحو 30% من الشركات الصغيرة والمتوسطة بتنفيذ مبادرة أو أكثر من مبادرات الابتكار بزيادة قدرها 2.3 مرة عن النسبة المقابلة في عام 2013.

نسبة الشركات المتوسطة الحجم التي نفذت مبادرة واحدة أو أكثر من مبادرات الابتكار (49% من الشركات)، هي 2.3 ضعف النسبة المناظرة للشركات الصغرى (21%).

نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي التي تستثمر في أنشطة الابتكار قريبة من متوسط الاتحاد الأوروبي (33%)، ولكنها اقل من الشركات ذات الأداء الأعلى، بما في ذلك سويسرا وألمانيا وبلجيكا، حيث تشارك 48% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في أنشطة الابتكار كهدف استراتيجي.

تركز الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي بشكل أساسي علي أنشطه "الابتكار القائم علي المنتجات" التي تستهدف إدخال منتجات جديدة أو محسنة لتحقيق المزيد من التغلغل في الأسواق وتنويع الإيرادات.

التوزيع حسب تصنيف الفئات:
نوع الأنشطة الابتكارية

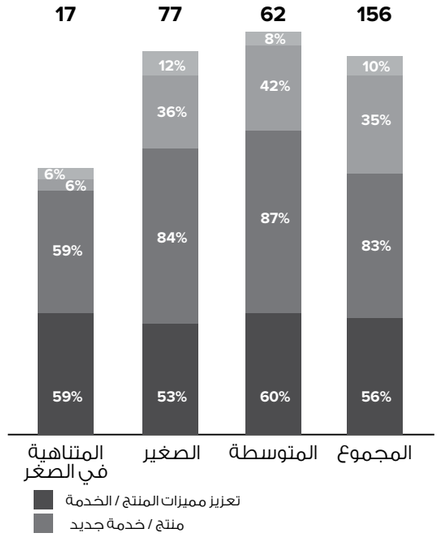

التوزيع حسب القطاعات:
نوع الأنشطة الابتكارية

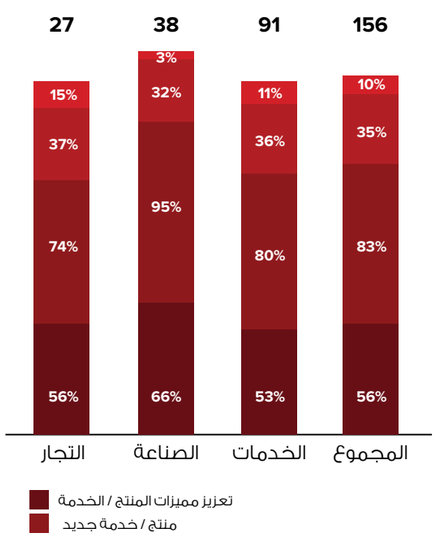

حوالي 83% من الشركات التي استثمرت في الابتكار (30% من العينة) ركزت جهودها على الابتكار نحو تعزيز المنتجات الحالية وميزات الخدمة، في حين أن حوالي 56% كانت تركز علي تطوير منتجات جديدة.

كما استثمر حوالي 35% من هذه الشركات في أنشطه الابتكار الموجهة بشكل خاص نحو تعزيز أو تحسين عملياتها التجارية الداخلية. و بالمقارنة مع دورة دراسة استقصائية سابقة في 2013 فقد زادت النسبة الإجمالية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تنفذ شركات جديدة لتطوير المنتجات بنسبه 14%.

أهم الأهداف التي تدفع على الابتكار بين الشركات، وشملت " تمايز المنتجات / الخدمات "(تم ذكرها من قبل 72% من الأعمال) و" تحسين الإنتاجية " (تم ذكرها حوالي 76% من الأعمال).

من بين الشركات الصغيرة والمتوسطة التي استثمرت في أنشطة الابتكار القائمة على المنتجات (أي 28% من العينة الكلية) ، استهدفت أغلبية (82% من الشركات الصغيرة والمتوسطة) فرص السوق المحلية ، بينما استهدفت 44%من الشركات الصغيرة والمتوسطة التوسع في الأسواق الدولية.

لقد تحول الاستثمار في PBI من خلال تصنيع الشركات الصغيرة والمتوسطة بوضوح إلى بصمة دولية أعلى. ينعكس هذا في حقيقة أن نسبة تصدير الشركات الصغيرة والمتوسطة المصدرة قد زادت بنسبة 1.5 مرة من 53% في عام 2013 إلى 80% في عام2019

ويتجلى الالتزام الأكبر بالابتكار بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي في زيادة اعتمادات الميزانية للابتكار علي الرغم من أنها تعتمد أساسا على المستحقات الداخلية لتمويل هذه المبادرات

التوزيع حسب تصنيف الفئات:
المنشآت الصغيرة والمتوسطة تخصص ميزانية مالية للأنشطة المحددة فيها الإنجاز الدوري لأنشطة الابتكار والبحث والتطوير

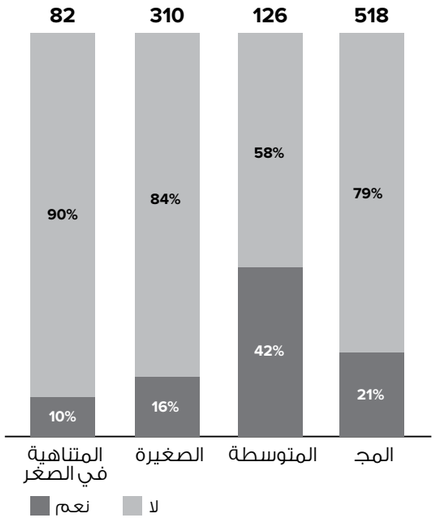

التوزيع حسب القطاعات:
المنشآت الصغيرة والمتوسطة تخصص ميزانية مالية للأنشطة المحددة فيها الإنجاز الدوري لأنشطة الابتكار والبحث والتطوير

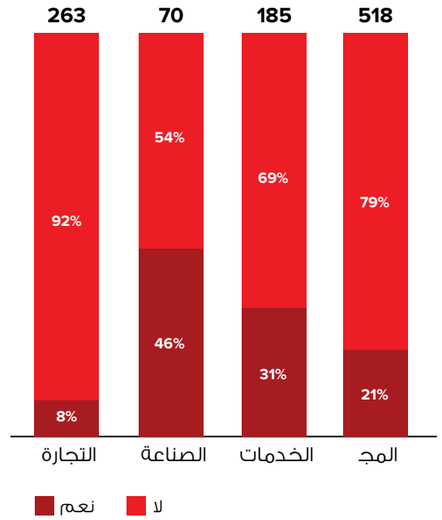

التوزيع حسب تصنيفات الفئات:
تخصيص الميزانية المالية للبحث والتطوير كنسبة مئوية من المبيعات

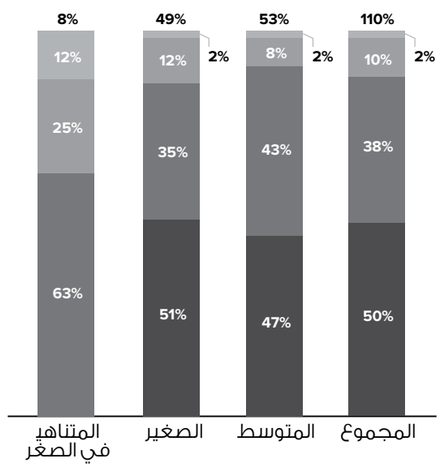

التوزيع حسب القطاعات:
تخصيص الميزانية المالية للبحث والتطوير كنسبة مئوية من المبيعات

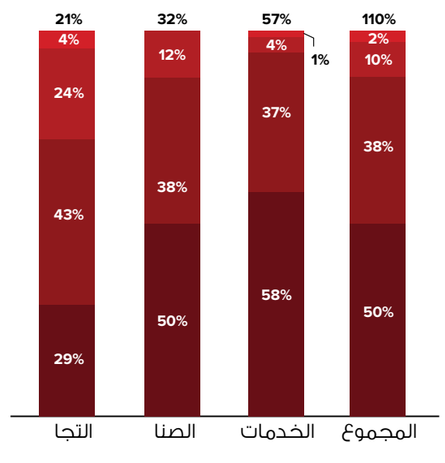

حوالي 21% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي تمتلك ميزانية محددة للابتكار، حيث تتراوح عاده بين 1% و5% من إيراداتها السنوية.

في حين أن الشركات التجارية لديها أدنى ميل لتحديد ميزانية للابتكار؛ وعلى العكس من ذلك، فإن الشركات التجارية التي تقوم فعلا بإضفاء الطابع الرسمي على ميزانيات الابتكار، تميل إلى أن تكون لديها مخصصات أعلى في الميزانية مقابل شركات الخدمات والصناعة.

ويتجلى الالتزام المتزايد للشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي نحو الابتكار في حقيقة أن نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لها ميزانية محددة قد زادت بمقدار 2.6 مره مقارنة بعام 2013. وعلى الرغم من هذا، فإن إجمالي الإنفاق العام على البحث والتطوير الذي تقوم به شركات الأعمال في حسابات الإمارات يمثل فقط 0.8٪ من إجمالي الناتج المحلي.

قامت غالبية الشركات الصغيرة والمتوسطة (94%) التي استثمرت في شركات الابتكار على مدار السنوات الثلاث الماضية بنشر مستحقاتها الداخلية ومع أن 8% فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة (خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الصناعية) قد استفادت من القروض المصرفية لتمويل نفقات الابتكار، فمن الواضح أن التمويل الخارجي لأنشطة البحث والتطوير والابتكار مقيد بشدة.

تُظهرالشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي ميلًا للتعاون في أنشطة الابتكار والبحث والتطوير، مما يشير إلى الحاجة إلى تدخل برنامج حكومي لتعزيز وتحفيز الروابط على مستوى النظام البيئي.

- من بين الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر في الابتكار (30% من إجمالي العينة)، هناك حوالي 33% لديهم تعاون منظم أو علاقات استشارية تركز على شركات الابتكار المستمرة.
- من بين هذه الشركات، قام حوالي 8% بصياغة اتفاقيات قائمة علي الشركات مع الجامعات والشركاء الأكاديميين، في حين أن حوالي 79% (في المقام الأول تجارة الشركات الصغيرة والمتوسطة) لديهم تعاون تقني مع الموزعين الرئيسيين والمصنعين الرئيسيين و موردي التكنولوجيا، الذين نصحوا بشأن الرقمنة، وسلسلة توريد الابتكار، وتحسين العملية.
- تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة 11 بين 129 من الاقتصاديات المصنفة في "روابط الابتكار العالمية" لمؤشر "الابتكار العالمي (2018) "، وتقل بنحو 28 نقطة مئوية عن أفضل الشركات أداءً وهي (إسرائيل). و في المؤشر فرعي الأساسي "التعاون البحثي بين الجامعات والصناعة" تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة 24 وتقل بنحو 22 نقطة مئوية عن أفضل أداء (سويسرا). وهذا يدعم الحاجة إلى التدخل الحكومي المباشر في تعزيز الروابط التعاونية التي تركز على الابتكار ضمن النظام البيئي الأكبر للابتكار في الإمارات العربية المتحدة ، وخاصة ضمن التقاء الشركات الصغيرة والمتوسطة والأوساط الأكاديمية.

إن "مخرجات" الابتكار" للشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي غير متكافئة بشكل واضح مع جهودها واستثمارها في الابتكار.

- ويمكن قياس مخرجات الابتكار بواسطة الملكية الفكرية المسجلة في التصاميم والمنتجات والمعرفة الناتجة عن أنشطه الابتكار والبحث والتطوير. حيث أنه هناك عدم تطابق واضح بين الابتكار ' المدخلات ' والمخرجات '، في حين أن30% من جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة قد نفذت واحد أو أكثر من الشركات التي تركز علي الابتكار , فإن 6% فقط منهم سجلوا ملكية فكرية. و بالاضافة إلى ذلك، فإن الإمارات تحتل المرتبة 93 من بين129 بلدة مصنفة على مؤشر "إنشاء المعرفة" [1] من إنسياد "مؤشر الابتكار العالمي (2018)"، وهو أقل بحوالي 85 نقطة مئوية عن الأفضل أداءً وهي (سويسرا).
- ويعزى عدم تطابق الابتكار في المدخلات والمخرجات إلى تدني درجة الوعي لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة بالفوائد المحتملة التي يمكن أن تجنيها من تسجيل الملكية الفكرية التي تم إنشاؤها كنتيجة لشركات الابتكار الرئيسية. ومن الواضح أن 71% من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي نفذت الابتكار لم تعرب عن أي خطط مستقبلية فورية لتسجيل ملكيتها الفكرية
- من بين الشركات الصناعية التي استثمرت في الابتكار هنا 45% لديها ملكية فكرية مسجلة، و4.5 أضعاف نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة للخدمات (10%) و2.4 أضعاف نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التجارية (19%). وفي الأجل القريب، تخطط حوالي22% من الشركات الصغيرة والمتوسطة المتداولة لتسجيل ملكيتها الفكرية، وهو ما يعادل 3.1 ضعف النسبة المناظرة لشركات الخدمات (7%) و4.4 أضعاف النسبة المناظرة لشركات الصغيرة والمتوسطة الصناعية (5%).

[1] "مؤشر إنشاء المعرفة" هو مجموع النقاط التي يقيس ناتج *IP* القابل للقياس الكمي المتولد في جميع البلدان. هذا يشمل – طلبات براءات الاختراع، تطبيقات نماذج المنفعة العلمية والمنشورات الفنية وكذلك وثائق *Citable*

هناك علاقة طردية واضحة بين الاستثمار في الابتكار من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي وقدرتها على تعزيز بصمتها الدولية، عن طريق الصادرات

التوزيع حسب تصنيفات الحجم:
انتشار الأنشطة الابتكارية للتصدير مقابل المنشآت الصغيرة والمتوسطة غير المصدرة

انتشار الأنشطة الابتكارية للتصدير مقابل
المنشآت الصغيرة والمتوسطة غير المصدرة

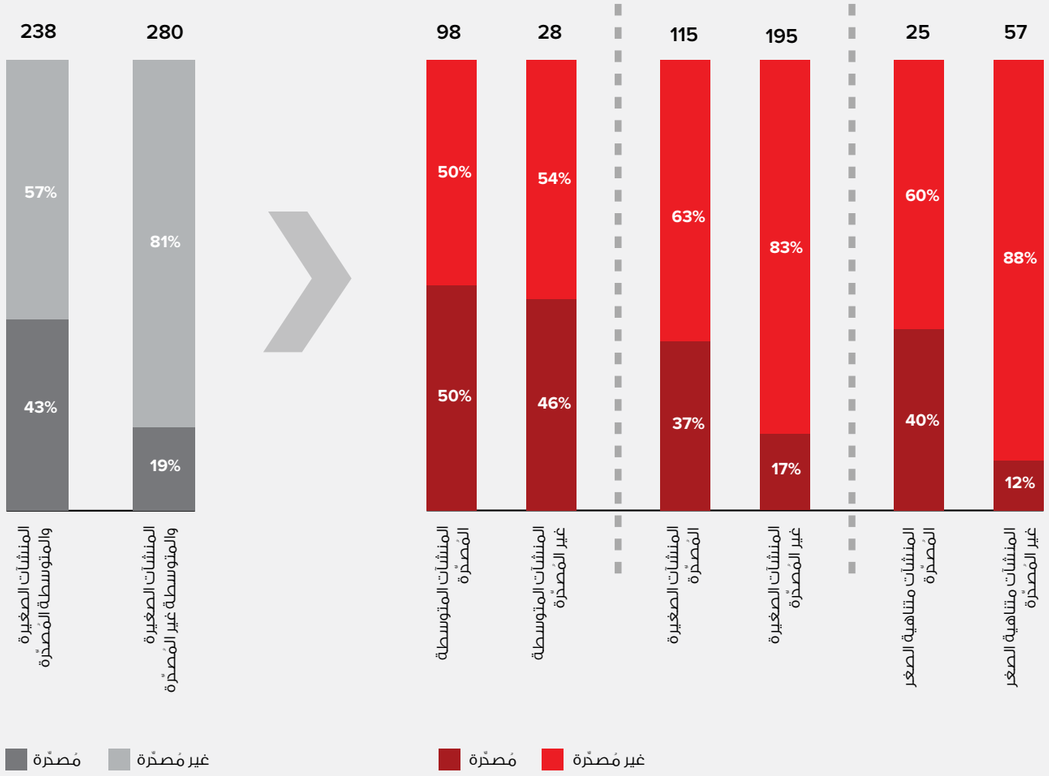

إن نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المصدرة التي تستثمر في الابتكار تزيد 2.3 مرة عن نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة غير المصدرة التي نفذت الابتكار. وهذا هو الأكثر وضوحا في حالة الشركات الصغرى، مقابل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (اي 3.3 مرة مقابل 2.2 مره و1.1 مرة على التوالي).

البعد **3**

مستوى الجاهزية الرقمية

يقيس "مستوى الجاهزية الرقمية" اعتماد تطبيقات تكنولوجيا الشركات والاستفادة منها بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن استخدامها للأدوات والحلول الرقمية والمنصات الرقمية لإدارة الأعمال يقيس قدراتها الوظيفية علي مستوى الشركات لإدارة التطبيقات الداخلية والتزامها بزيادة تعزيز قدراتها الرقمية.

تتضمن المتغيرات الرئيسية التي تم تقييمها لتقييم هذا البعد ما يلي:

1. مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي لمختلف تطبيقات الأعمال – الاتصال والواجهة الأمامية والعمليات الخلفية.

2. التواجد الالكتروني لشركات دبي الصغيرة والمتوسطة واستخدام المنصات والأدوات الرقمية لإدارة الأعمال.

3. القدرات الداخلية والالتزام والاستعداد لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي من أجل اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استنادا إلى تكريس القوى العاملة والموارد المالية.

4. مستوى الوعي العام لشركات دبي الصغيرة و المتوسطة للاتجاهات الرئيسية في الرقمنة والتقنيات الحديثة وإمكانية تطبيقها في تشغيل الأعمال.

النتائج الرئيسية

درجة الاتجاه العام:
متوسط إلى عالي
القطاعات ذات الجاهزية الرقمية الأعلى:
الصناعة والخدمات

وفي حين أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي لديها مستويات عالية من الاعتماد على الرقمنة لأغراض الاستخدام الأساسي وإدارة الوثائق ومشاركة العملاء، فإن استيعاب حلول الشركات والتجارة الإلكترونية يظل ضعيفاً نسبياً

تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر العمليات التجارية

أجهزة الحوسبة + الاتصال

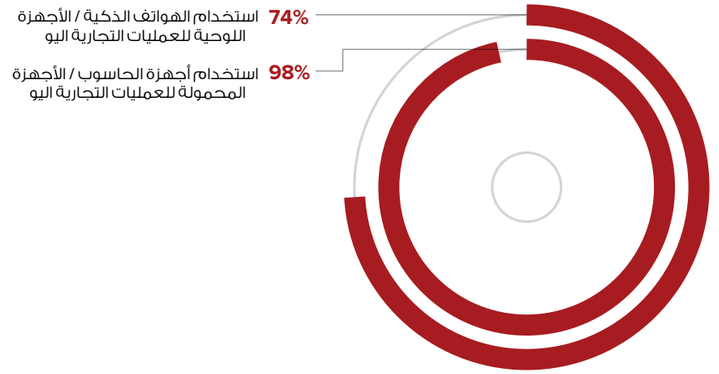

نهاية المقدمة طريقة العمل

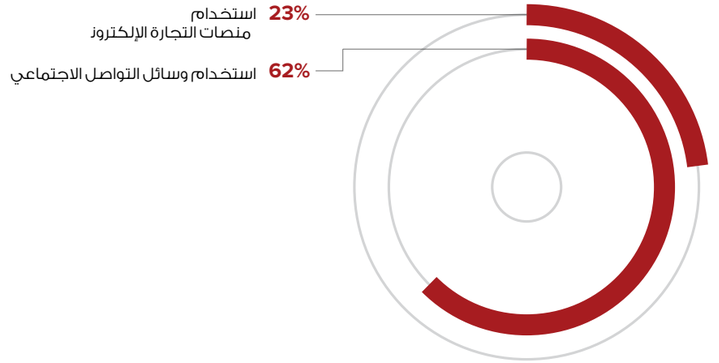

الخلفية طريقة العمل

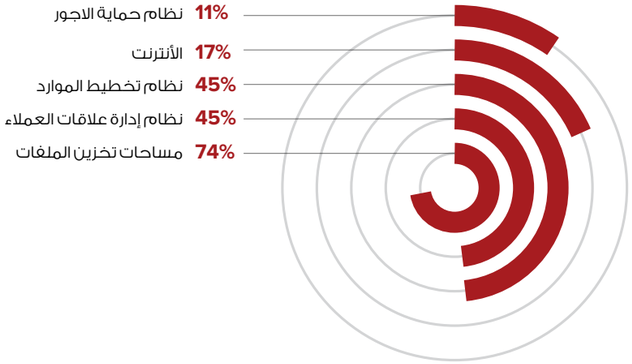

- استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستخدامات الأساسية والاتصال:
  - أشار حوالي 98% من الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى استخدام الأجهزة الحاسوبية (أجهزة الكمبيوتر وأجهزه الكمبيوتر المحمولة)، بينما أشار حوالي 74% إلى استخدام الأجهزة اللوحية والهواتف المحمولة للاستخدام التشغيلي اليومي والاتصال.
- استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الواجهة الأمامية لتطبيقات الأعمال
  - أشار حوالي 62% من المجيبين إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي المدمجة في عملياتهم الوظيفية الأساسية، بما في ذلك التسويق وإشراك العملاء، حيث كانت هي النسبة الاعلى في قطاع الخدمات (71% من الشركات) والشركات متوسطة الحجم (72%.)
  - أشار حوالي 23% من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى استخدام منصات التجارة الإلكترونية، ومن الواضح أنها أعلى من بين الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم العاملة في قطاع الصناعة والخدمات (أي 30% و28% على التوالي) مقارنة بالشركات التجارية (18% شركات).
- اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأنظمة الخلفية للأعمال:
  - يستخدم حوالي 74% من الشركات الصغيرة والمتوسطة حلول التخزين السحابية لتلبيه احتياجات أعمالهم ، وهو ما يبرز مما يعرض ميلاً عالياً نحو تحويل وثائقها واحتياجاتها إلى ملفات رقمية لزيادة تمكين تبادل المعرفة.
  - أشار حوالي 45% من المشاركين إلى اعتماد الأنظمة السحابية الخاصة بتخطيط موارد الشركات (ERP) وإدارة علاقات العملاء (CRM). ومن بين الحوافز الرئيسية التي أدت إلى استيعاب حلول تخطيط موارد الشركات هو تطبيق ضريبة القيمة المضافة، الأمر الذي دفع الشركات إلى نشر إصدارات سحابية من أقسام المحاسبة والإدارة المالية على منصات برنامج ككخدمة (SaaS) القائمة على المشاركة.
  - حوالي 11% من الشركات الصغيرة والمتوسطة تنشر حلول برامج نقاط البيع (POS) وحوالي 17% من الشركات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الشركات المتوسطة تستخدم أنظمة انترانت الخاصة بها لزيادة التحكم والأمن.
- وفي حين أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي تتساوى مع أفضل دول العالم معياراً من حيث اعتماد الحلول الرقمية للاستخدام الأساسي والاتصال واشراك العملاء؛ إلا أنه لا يزال نشر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالشركات واستخدام منصات التجارة الإلكترونية للعمل لتوعية المستهلك ضعيفًا إلى حد كبير.

هناك اتجاه واضح يعكس "البصمة الرقمية" المتزايدة للشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي، كما يتضح من الانتشار المتزايد لمواقع الأعمال المتطورة متعددة المزايا

- حوالي 71% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة والخدمات في دبي لديها مواقع عمل الكترونية.
- من الواضح أن درجة "الرؤية الرقمية" بين الشركات هي دالة على حجم الشركة، حيث تبلغ نسبة الشركات المتوسطة (90%) والتي لديها مواقع على شبكة الإنترنت أي أكثر بنسبة 1.7 من نسبة الشركات الصغيرة (52%).
- وقد قامت الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي بالاستثمار في تعزيز بصمتها الرقمية علي مدار سنوات، وهذا يدل علي أن نسبة الشركات التي لديها مواقع الكترونية قد زادت من 50% في عام 2013 إلى 71% في عام 2019 وينعكس هذا الاتجاه عبر القطاعات حيث سجلت شركات الخدمات أعلى نسبة.
- ومن الواضح أيضا أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تستثمر في تعزيز مواقعها على شبكة الانترنت، مع العديد من السمات الرئيسية , حيث أنه حوالي 54% من المواقع الشبكية لديها قدرات متكاملة لوسائط التواصل الاجتماعي و11% لديهم قدرات للتعامل مع الاستفسارات التجارية في الوقت الحقيقي (عبر ميزات الدردشة الحية) وحوالي 8% لديهم قدرات استقبال الطلبات عبر الإنترنت.

بالإضافة إلى انخفاض استخدام منصات التجارة الكترونية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي، فإن المساهمة الإجمالية للإيرادات التي تجنيها دبي من الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم اقل بكثير من نظرائها العالميين

التوزيع حسب القطاعات:
النسبة المئوية من إجمالي إيرادات المبيعات من أنشطة التجارة الإلكترونية

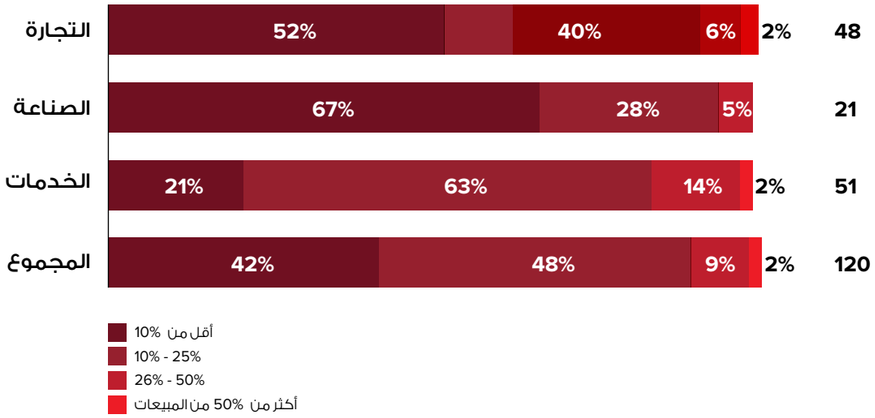

التوزيع حسب التصنيفات للفئات:
النسبة المئوية من إجمالي إيرادات المبيعات من أنشطة التجارة الإلكترونية

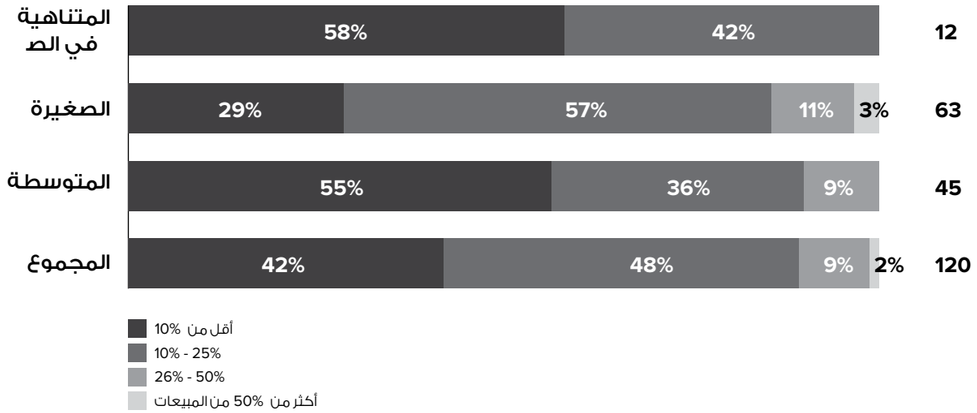

- تعد النسبة الإجمالية للشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي والتي تلجأ للتجارة الإلكترونية في مبيعاتها الدولية صغيرة نسبياً مقارنة بالأداء العالمي، حيث أنه أقل ب 4 مرات من نسبة المملكة المتحدة وحوالي 5.5 مرة أقل من هولندا.
- إن حوالي 90% من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في دبي التي تستخدم التجارة الإلكترونية في مجال الأعمال التجارية، تساهم في الإيرادات بنسبة تتراوح بين 1% و25% من مبيعات التجارة الإلكترونية، وهو أقل بكثير من المتوسط المعياري البالغ 40 في المائة، الذي تستطيع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أن تحققه.

ومع تزايد التزام الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الميزانية والموارد نحو اعتماد تكنولوجيا المعلومات، فمن الواضح أن هذه الشركات تركز على أن تصبح أكثر استعداداً للتجهيز الرقمي للمستقبل

التوزيع حسب القطاعات:
نفقات تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا كنسبة مئوية من المبيعات
دورة المسح 2019
(إجمالي العينة = 518)

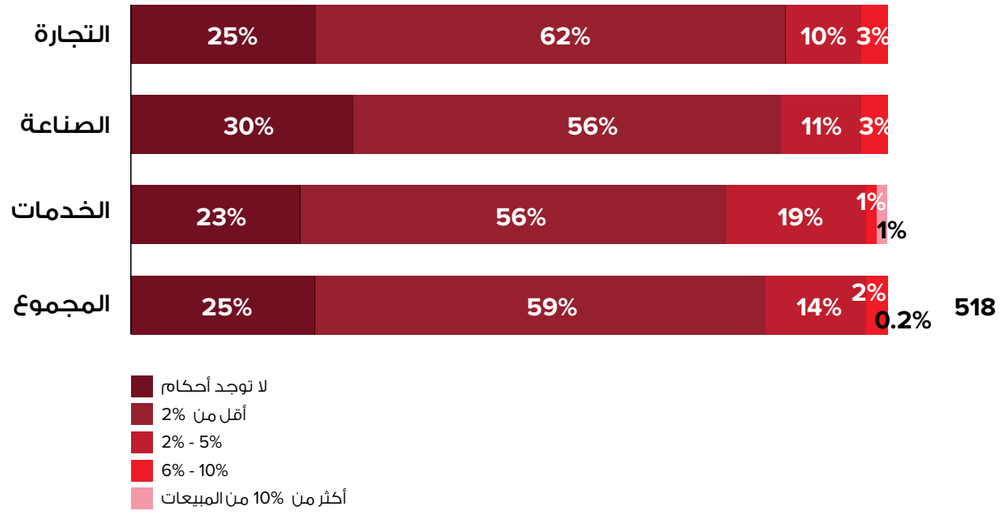

التوزيع حسب القطاعات:
نفقات تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا كنسبة مئوية من المبيعات
دورة المسح 2013
(إجمالي العينة = 500)

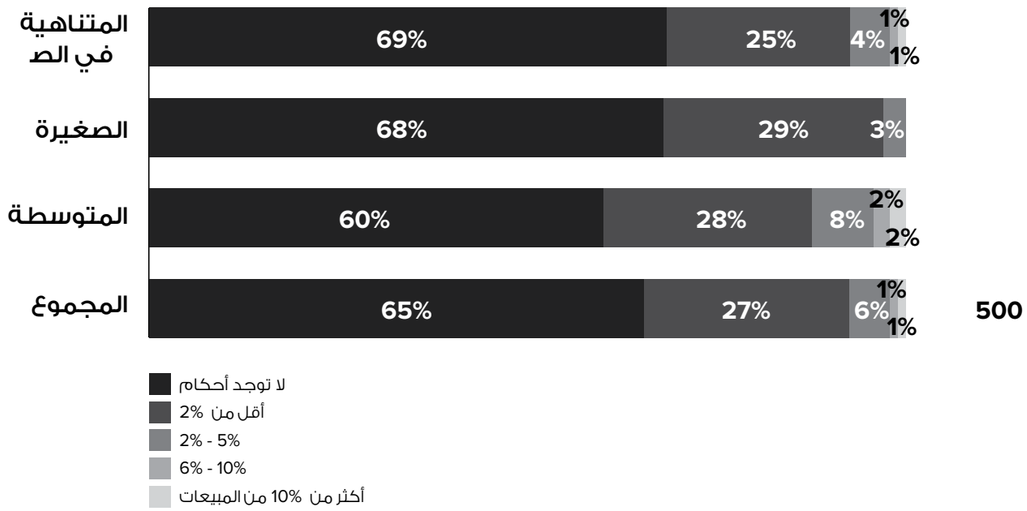

- حوالي 40% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي لديها موظف متخصص واحد على الأقل أو وظيفة رسمية لتكنولوجيا المعلومات، وقد نمت هذه النسبة بمقدار 1.5 مرة منذ 2013.
- الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الصناعة والخدمات تعكس ميلا أعلى إلى الحصول على وظائف رسمية لإدارة عمليات تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها (48% و46% من الشركات على التوالي)، مقابل الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الجارة (34% من الشركات)
- هناك علاقة نسبية بين 'الجاهزية الرقمية' وحجم المؤسسة، حيث ان نسبة الشركات المتوسطة والتي تحتوي على موظف/وظيفة مخصصة لتكنولوجيا المعلومات (67%) تقريبا 7.4 ضعف نسبة الشركات الصغرى (9%).
- إن تزايد التزام الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في دبي بتبني تكنولوجيا المعلومات قد تحقق من خلال تزايد رغبة الشركات في تحديد ميزانية لنفقات تكنولوجيا المعلومات:
  - حوالي 75% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي لديها ميزانية دورية محددة أو مخصصة لتكنولوجيا المعلومات، والتي تتراوح عاده بين 0.5% و2% من عائدات مبيعاتها السنوية.
  - والجدير بالذكر أن نسبة الشركات ذات الميزانية المخصصة لمصروفات تكنولوجيا المعلومات التي تتراوح بين 0.5% و5% من المبيعات، تضاعفت ثلاث مرات تقريبا مقارنة بعام 2013 (73% في 2019 مقابل 27% في 2013). في الطرف الآخر انخفضت نسبة الشركات التي ليس لديها مخصصات في الميزانية لتكنولوجيا المعلومات2.6 مرة خلال نفس الفترة.
- وعلى الأرجح أن هناك علاقة تدريجية بين نفقات تكنولوجيا المعلومات وحجم المؤسسة، كما يتجلى في الواقع، أن نسبة الشركات الصغرى لميزانيتها الدورية المحددة لتكنولوجيا المعلومات تقل بمقدار1.8 مرة ومرتين عن النسبة لشركات الصغيرة والمتوسطة على التوالي.

الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في دبي ليست على دراية كافية بالتكنولوجيات والاتجاهات المعاصرة الرئيسية، مما يقلل في حد ذاته من استعدادها لتبني مثل هذه التكنولوجيات في المستقبل القريب

- فقط 12% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي مدركة للاتجاهات المرتبطة بتقنيات الثورة الصناعية الرابعة. وبالمقارنة، فإن حوالي 32% من الشركات الماليزية الصغيرة والمتوسطة لديها فهم نهائي لهذه الاتجاهات والتطبيقات المرتبطة بمجالات عملها.
- ومن بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي التي تعي هذه التوجهات والتقنيات، فقد استثمر نحو 25% (أي ما يعادل 3% من إجمالي العينة) فعلياً في حلول تقنية للثورة الصناعية الرابعة.
- وقد ذكرت الشركات التي تعي أهمية هذه التوجهات، ولكنها لم تستثمر بعد في حل قابل للتطبيق لأعمالها، ثلاثة أسباب أساسية هي:
  - قلة الموارد المالية للاستثمار .
  - محدودية الوصول إلى الخبراء المتخصصين والخبراء الاستشاريين و الخبراء الاستشاريين للتوجيه.
  - نقص القدرات والمهارات التنظيمية الداخلية اللازمة للتنفيذ الفعال.
- ومن المتوقع أن ارتفاع مستوى الوعي بهذه التكنولوجيات المعاصرة يحفيز المزيد من أنشطة الابتكار بين الشركات. ومن الجدير بالذكر أن 30% فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي تستثمر في مبادرة أو أكثر من مبادرات الابتكار وأن 22% من هذه الشركات تدرك تقنيات الثورة الصناعية الرابعة. من بين 70% الذين لا يبتكرون، لا يدرك سوى 7% منهم تقنيات الثورة الصناعية الرابعة والتطبيقات ذات الصلة بأعمالهم.

البعد **4**

التوجه نحو تنمية رأس المال البشري

"التوجه نحو تنمية رأس المال البشري" يقيم تركيز الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي على الاستثمار في تطوير مواردها البشرية بالإضافة إلى قدراتها وممارساتها المتعلقة بتطوير الموظفين وإدارة الأداء والتدريب.

تتضمن المعايير الرئيسية التي تم اختيارها لتقييم هذا البعد ما يلي:

1. رغبة الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي في إضفاء الطابع الرسمي على وظائفها في مجال الموارد البشرية وتحديد أهداف الموظفين.
2. الممارسة المعتادة التي تتبعها شركات دبي الصغيرة والمتوسطة لتقييم وتقييم أداء الموظفين.
3. توجه وميل الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي لإجراء تقييمات منتظمة لاحتياجات التدريب ومهارات الموظفين وإعادة تأهيلهم من خلال التدريب المنتظم.
4. التركيز على مجال "تطوير المهارات" التي تريده الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي لتحسين أداء الموظفين وإنتاجيتهم.
5. نوع من "تدخلات المهارات" التي ترغبها الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي لتحسين أداء الموظفين وإنتاجيتهم

النتائج الرئيسية

الدرجة الكلية للاتجاه:
من منخفضة إلى متوسطة

القطاع ذو الاتجاه الأعلى:
الصناعة

بدأت الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي بشكل متزايد في عرض الموارد البشرية كدور استراتيجي

التوزيع حسب القطاعات:
تعين موظف مختص في الموارد البشرية المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع الموارد البشرية المخصصة أفراد أو وظيفة دورة المسح 2013 (إجمالي العينة = 500)

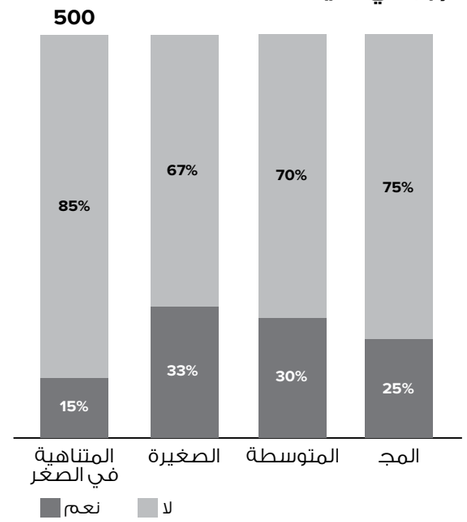

التوزيع حسب القطاعات:
تعين موظف مختص في الموارد البشرية المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع الموارد البشرية المخصصة أفراد أو وظيفة دورة المسح 2019 (إجمالي العينة = 518)

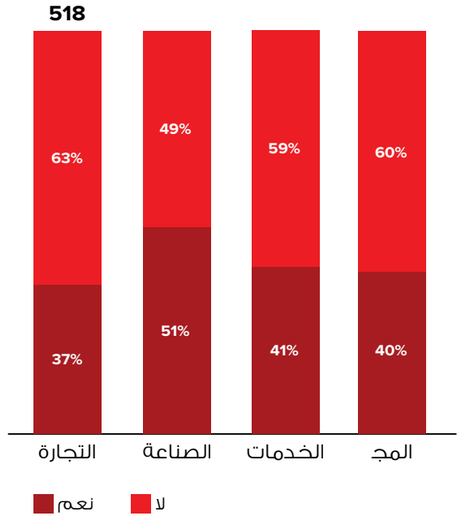

- حوالي 40% من الشركات الصغيرة والمتوسطة لديها موظف واحد على الأقل مخصص للموارد البشرية أو إدارة موارد البشرية رسمية كجزء من هياكلها التنظيمية. وهذا يعني ارتفاع عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى ما يقرب من 1.6 مرة مقارنة بنفس النسبة في عام 2013، وبالتالي فإن هذا يشير إلى تحسن ملحوظ في اتجاه الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في دبي نحو النظر إلى إدارة الموارد البشرية باعتبارها متطلبا "استراتيجيا" من متطلبات الأعمال.
- وفي حين نمت النسبة المقابلة من الشركات عبر كل قطاع، فإن أعلى معدل نمو لوحظ في حالة الشركات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم ـ في عام 2019 ذكرت نحو 37% من الشركات التجارية أنها تحتفظ بوظيفة مخصصة في مجال الموارد البشرية، في مقابل 15% من نفس الشركات في عام 2013.

لا تدرك الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي بشكل كاف أهمية إضفاء الطابع الرسمي على الأدوار والمسؤوليات التنظيمية، من خلال إعداد وصف وظيفي محدد وبشكل شامل

التوزيع حسب تصنيف الفئات:
الشركات الصغيرة والمتوسطة تتبع نهج الوصف الوظيفي

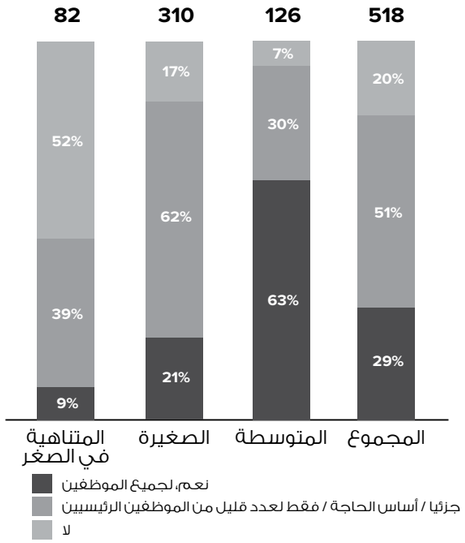

التوزيع حسب القطاعات:
تحديد الوصف الوظيفي من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

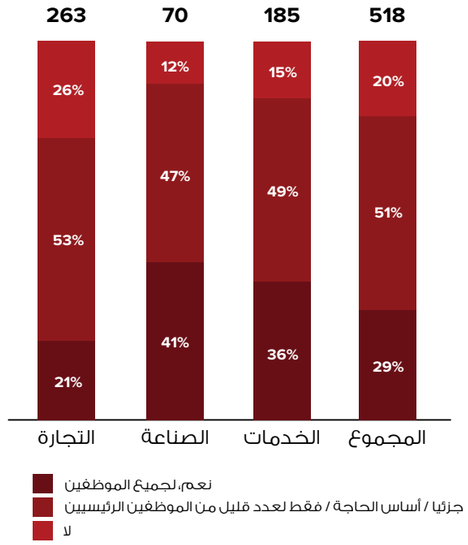

- حوالي 29% من الشركات الصغيرة والمتوسطة لديها وصف وظيفي محدد جيدًا، مع "مؤشرات الأداء الرئيسية" (KPIs) و"مجالات النتائج الرئيسية"(KRAs) لكل دور وظيفي في شركاتهم.
- وهناك 51% من الشركات الصغيرة والمتوسطة الأخرى تقوم بوضع توصيفات وظيفية فقط للموظفين الرئيسيين الذين يقودون الأعمال، بينما النسبة المتبقية البالغة 20% لا تتبع عملية تطوير الوصف الوظيفي كأساس لإضفاء الطابع الرسمي على الأدوار التنظيمية.
- على الأرجح أن يتناسب مستوى إضفاء الطابع الرسمي على الأدوار والمسؤوليات التنظيمية بشكل مباشر مع حجم المؤسسة، حيث أنه حوالي 63% من الشركات المتوسطة تمتلك أوصاف وظيفية محددة جيدًا عبر نطاق أدوارها التنظيمية، وهي أعلى بثلاث مرات من النسبة المناظرة للشركات الصغيرة (21%) و7 أضعاف النسبة المناظرة للشركات متناهية الصغر (9%).
- ومن بين القطاعات ، فان حوالي 41% من شركات الصناعة و36% من شركات الخدمات للشركات الصغيرة والمتوسطة لديها وصف وظيفي شامل، وذلك في نطاق الأدوار الوظيفية لديها مقابل 21% من الشركات التجارية.

عادة لا تزال الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي تميل إلى اعتماد نهج مخصص إلى حد كبير تجاه إدارة أداء الموظفين

التوزيع حسب تصنيف الفئات:
ممارسات إدارة الأداء للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

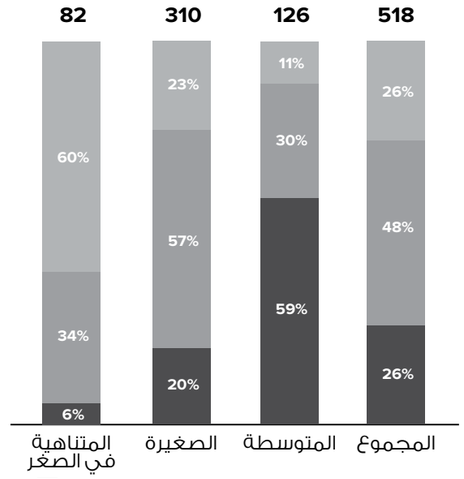

التوزيع حسب القطاعات:
ممارسات إدارة الأداء للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

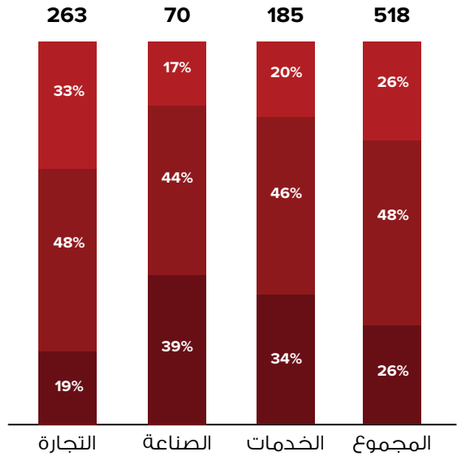

- وبالتزامن مع نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لديها أوصاف وظيفية موثقة، فإن نسبة مماثلة (أي 26% من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم) تتبع ممارسة محددة بدقة لإدارة أداء الموظفين، استناداً إلى نظام للتقييمات الدورية مقابل الأهداف المحددة لكل موظف
- ومن ناحية أخرى، فإن 48% من الشركات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى اعتماد نهج مخصص إلى حد كبير إزاء إدارة أداء الموظفين، والذي يرتبط غالبًا بتحقيق أهداف المبيعات المحددة مسبقًا مع الأخذ بعين الاعتبار العمولات مستحقة الدفع للموظفين.

مستوى أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي أقل بالمقارنة مع نظيراتها العالمية عندما يتعلق الأمر بالاستثمار في التدريب وتطوير الموظفين

- فقط 10% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي لديها نهج شامل تجاه تحديد وتقييم احتياجات الموظفين التدريبية.
- أشار نحو 37% من هذه الشركات إلى أنها توفر شكلاً من أشكال التدريب ؛و منها 29% من هذه الشركات (أي 11% من إجمالي العينة) توفر تدريبًا شاملاً يستهدف جميع موظفيها.
- والجدير بالذكر أن نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي التي تقدم التدريب لموظفيها تقل بنسبة 1.8 مرة عن متوسط كل من الاتحاد الأوروبي وسنغافورة. وعلاوة على ذلك، فإن دبي تحتل المرتبة الـ 56 من بين الـ 64 الاقتصاديات المصنفة على مؤشر "تدريب الموظفين" الخاص بإطار القدرة التنافسية العالمية " الصادر عنIMD، مما يؤكد التوجه المنخفض نسبيا للشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي نحو الاستثمار في تدريب الموظفين.
- ومما يزيد من تفاقم هذه المشكلة، أن نتائج المسح الحالية تظهر اتجاهاً تنازلي واضح في نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر في تدريب الموظفين مقارنة بالمستويات الماضية. الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي التي لا تستثمر في أي شكل من أشكال التدريب لموظفيها في عام 2019، زادت ما يقرب من مرتين مقابل 2013.

وعلى الرغم من انخفاض ميل الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التدريب، فإنها تدرك المهارات والمجالات الرئيسية لنجال التدريب، وهو ما يلزم لجعل موظفيها أكثر "استعداداً للمستقبل"

- تشمل أهم أربع مجالات لتنمية المهارات التي تدرك الشركات الصغيرة والمتوسطة الحاجة للاستثمار في التدريب:
  - التسويق والمبيعات (اجابة 34%من المستطلعين).
  - الكفاءات التقنية الخاصة بالأعمال الذي يشغلونها (اجابة 30% من المستطلعين).
  - فعالية الأعمال الإدارية، التي تشمل مجالات الأعمال الرئيسية بما في ذلك – الشؤون المالية والاستراتيجية والعمليات التجارية (اجابة 23% من المستطلعين).
  - مهارات متقدمة في تكنولوجيا المعلومات بحيث يشمل التدريب مختلف مجالات التطبيقات الرقمية في الأعمال فضلا عن استخدام البرمجيات وأنظمة الشركات المهمة واستخداماتها اليومية (اجابة 15% من المستطلعين).

البعد **5**

درجة حوكمة الشركات

"درجة حوكمة الشركات" يقيّم مدى انتشار ممارسات الحوكمة الرشيدة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي، فيما يتعلق بهياكلها التنظيمية وبروتوكولاتها التشغيلية ومعايير إعداد التقارير المالية.

تتضمن المعايير الرئيسية التي تم استخدامها لتقييم هذا البعد ما يلي:

1. توثيق العمليات والإجراءات التي تقوم بها الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي، والتي تغطي المهام الأساسية ومهام الدعم في نطاق عملياتها.
2. رغبة الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي لإضفاء الطابع الرسمي على هياكلها التنظيمية.
3. الممارسات المعتمدة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي للمحاسبة والتقريرات المالية.
4. ممارسات الحوكمة التي اعتمدتها الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي للإشراف التنفيذي والتوجيه الاستشاري والتنظيمي.

النتائج الرئيسية

درجة الاتجاه العام:
معتدلة

القطاع ذو الاتجاه الأعلى:
الصناعة

تتبنى الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي هياكل تنظيمية وبروتوكولات تشغيل أكثر رسمية، مما يشير إلى مستويات متزايدة من تطور الشركات

التوزيع حسب تصنيفات الفئات:
تحديد السياسات ووثائق الاجراءات

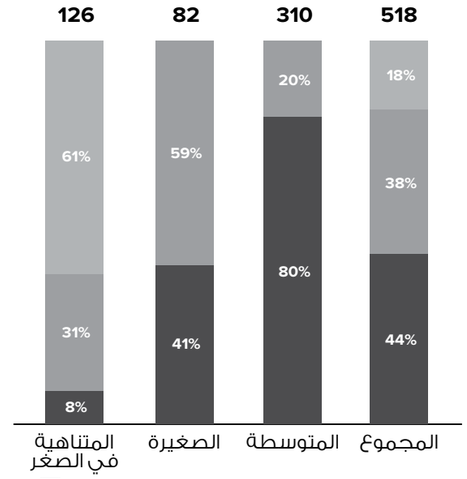

التوزيع حسب القطاعات:
تحديد السياسات ووثائق الإجراءات

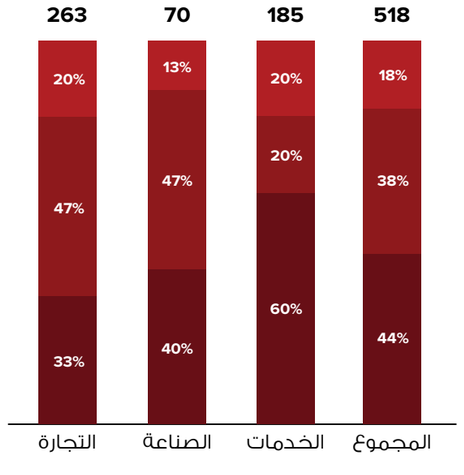

- إن نحو 44% من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في دبي لديها سياسات وإجراءات واضحة المعالم وموثقة، وتغطي كافة الوظائف الأساسية ووظائف الدعم التي تشمل عملياتها، في حين تتمتع نحو 45% من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم شكلت هياكل تنظيمية.
- هناك علاقة مباشرة نسبية بين إضفاء الطابع الرسمي الهيكلي وحجم المؤسسة حيث أنه حوالي 80% من مجموع الشركات المتوسطة لديها سياسات وإجراءات موثقه جيدا، أي ما يقرب ضعفي النسبة المئوية للمشارع الصغيرة (41%) و10 اضعاف النسبة المناظرة للمشارع متناهية الصغر (8%).
- وفي حين أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات لديها اتجاه قوي نحو التطوير وتوثيق السياسات والإجراءات (60% من الشركات)، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة لديها أقوى اتجاه نحو تشكيل هياكلها التنظيمية (70% من الشركات) بما يتناسب مع حاجتها إلى مستويات عالية من الكفاءة التشغيلية على أرض المصنع.

هناك تحسن ملحوظ في ارتقاء مستوى الممارسات المحاسبية التي تعتمدها الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي، مع تحول متزايد من الحسابات الأساسية الموثقة في دفاتر الحسابات إلى البيانات المالية المدققة.

التوزيع حسب تصنيف الفئات:
تم اعتماد الدراسات المالية للدفاتر والتسجيل

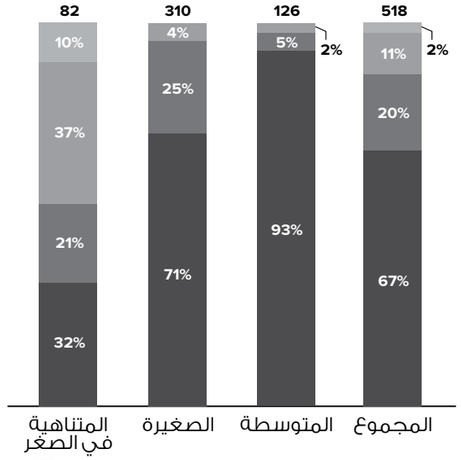

التوزيع حسب القطاعات:
تم اعتماد الدراسات المالية للدفاتر والتسجيل

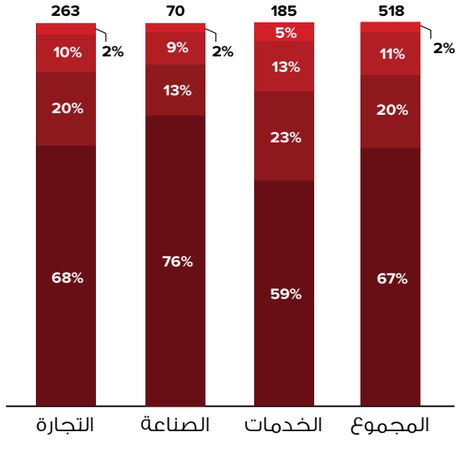

- وقد تحسنت بشكل ملحوظ عملية إضفاء الطابع الرسمي على الممارسات المحاسبية والتقرير المالي بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي على مر السنين، لا سيما بسبب قانون ضريبة القيمة المضافة الذي تم إدخاله مؤخراً في عام 2018. وفي الوقت الحالي تقوم 67% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي بإعداد بيانات مالية مدققة، بزيادة قدرها 1.3 مره مقارنة ب2013 (50 % من الشركات الصغيرة والمتوسطة)
- من المتوقع أن يكون هناك زيادة تدريجية في إضفاء الطابع الرسمي علي الممارسات المحاسبية، والاتقال من الدفاتر الأساسية المستندة إلى الفواتير إلى البيانات المالية المدققة الرسمية تماشيا مع نمو حجم الشركات ونطاقها التشغيلي. وهذا يتناسب مع الملاحظة التي مفادها أن نسبة الشركات المتوسطة الحجم ذات البيانات المالية المدققة (93% من الشركات) تقارب3 أضعاف النسبة المقابلة للشركات الصغيرة (32%)
- من بين القطاعات، تتمتع شركات الصناعة بأنها تمتلك التوجه الأعلى للحفاظ على البيانات المالية المدققة، حيث أنه حوالي 76% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة تحتفظ بالبيانات المالية المدققة، مما يمثل1.1 أضعاف النسبة المقابلة من الشركات الصغيرة والمتوسطة التجارية (68%) و1.3 أضعاف النسبة المقابلة من الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات (59%).

على الرغم من التطور المتزايد للممارسات المحاسبية، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي تتخلف عن أدائها بالمقارنة مع نظرائها العالميين من حيث المعايير المعتمدة للمحاسبة والافصاح.

- تعتبر "ممارسات المحاسبة والتدقيق" مؤشرا يقاس على مؤشر التنافسية العالمية ل IMD حيث تم تصنيفه على مقياس من 10 نقاط وتقييم الممارسات المحاسبية التي تعتمدها الشركات بالإضافة إلى معايير التدقيق والتقاريرالسائدة بين البلدان التي تم تصنيفها، في تقرير 2018 حول التنافسية العالمية الصادر عن IMD، احتلت دبي المرتبة 40 من بين 64 اقتصادا في المؤشر، مع تصدر فنلندا الدوري. وهذا بدوره يدعو لتدخل حكومي على أعلى المستويات لتحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر، على الانتقال الى مرحلة متقدمة من الاحتفاظ ببيانات مالية مدققة، فضلا عن اعتماد معايير دولية للتقارير المالية.

عادةً تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي مستقلة إلى حد كبير و موجهة نحو المروجين ،مع الحد الأدنى من الإدارة الخارجية والتوجيه التشغيلي.

التوزيع حسب تصنيف الفئات:
هيكل الحوكمة

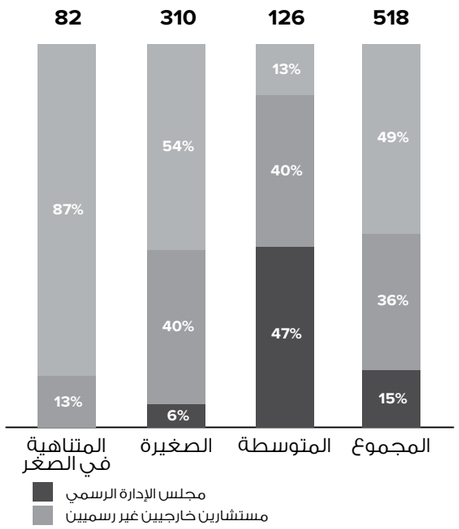

التوزيع حسب القطاعات:
هيكل الحوكمة

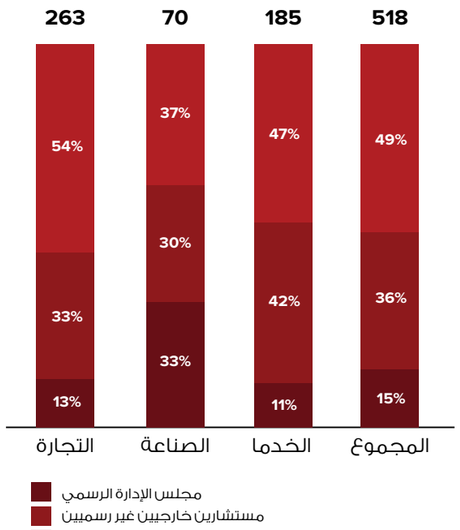

- وقد نفذت 15% فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي نماذج حوكمة رسمية بالكامل وذلك من خلال نموذج "مجلس الإدارة" (BOD) الذي يضم خبراء مستقلين، والذين يقدمون المشورة بشأن الجوانب الوظيفية والتشغيلية من خلال توجيه القرارات التجارية الحاسمة، مثل التوسع في السوق والاستثمارات الرأسمالية وجمع الأموال وتحسين التكلفة.
- الغالبية العظمى (49%) من الشركات هي في المقام الأول شركات يديرها رجال أعمال، دون أي توجيه خارجي وتوجيه تشغيلي من خلال نماذج الحوكمة داخل المؤسسة.
- الميل إلى اعتماد بروتوكولات حوكمة قوية هو عمل حجم الشركات، وتبعا لذلك، فإن نسبة الشركات المتوسطة ذات الهياكل الرسمية (47%) أي 7.8 ضعف النسبة المقابلة للشركات الصغيرة (6%).
- من بين القطاعات، تتمتع الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة بأن لديها التوجه الأكبر لإنشاء مجلس إدارة رسمي الهياكل – نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة ذات المجالس الرسمية (33%) هي 3 أضعاف نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات (11%) و2.5 مرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التجارية (13%).

البعد **6**

التوجه نحو الممارسات المستدامة

"التوجه نحو الممارسات المستدامة" هو إضافة إلى الإطار الأصلي لـ "دراسة استقصائية لحالة وخصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة" ويشمل تقييم رغبة الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي إلى الاستثمار في مبادرات الاستدامة ودمج واعتماد ممارسات صديقه للبيئة ("الخضراء") في عملياتها.

تتضمن المعايير الرئيسية التي تم تقييمها لتقييم هذا البعد ما يلي:

1. دمج الممارسات الخضراء التي تنفذها الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي كجزء من عملياتها التجارية
2. انتشار المنتجات / الحلول الخضراء في محافظ تقديم الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي
3. تطبيق الممارسات الخضراء من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي في تغليف المنتج و / أو تسليمه و / أو وضع العلامات عليه
4. التوجه الدولي الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشارك في المنتجات والحلول الخضراء
5. توجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي لتدريب موظفيها على اعتماد الممارسات المستدامة
6. الخطط المستقبلية للشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي لتبني الممارسات الخضراء و / أو تقديم المنتجات الخضراء
7. درجة وعي الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي تجاه "أهداف تنمية الاستدامة"

النتائج الرئيسية

الدرجة الكلية للاتجاه:
منخفضة

القطاع ذو الاتجاه الأعلى:
الصناعة

الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي لا تستفيد من اتجاهات الاستهلاك المتزايدة، وتفضل سلوك الشراء تجاه المنتجات الخضراء والحلول الصديقة للبيئة

التوزيع حسب تصنيفات المنشآت:
توفر المنشآت الصغيرة والمتوسطة (المنتجات الخضراء / الحلول)

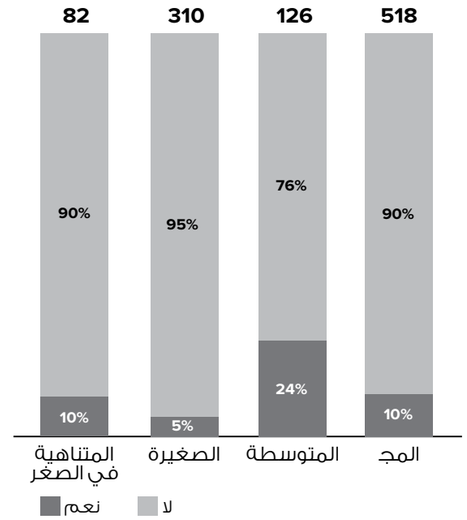

التوزيع حسب القطاعات:
توفر المنشآت الصغيرة والمتوسطة (المنتجات الخضراء / الحلول)

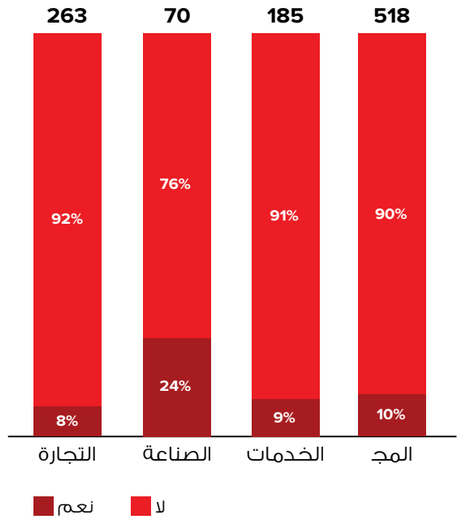

- حوالي 10% فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي وخاصة شركات الصناعة المتوسطة الحجم لديها منتجات أو حلول "خضراء" كجزء من محافظها الاستثمارية ، على الرغم من تنامي الاستهلاك العالمي الذي يحول الطلب نحو منتجات مستدامة أخلاقياً.
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة الصناعية التي تحتوي على منتج أخضر واحد على الأقل في محفظتها (24%) وهو أعلى بثلاثة أضعاف من نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المتداولة (8%) و2.7 أضعاف من نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة للخدمات (9%).
- إن التوجه المنخفض نسبيا للشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي نحو الإنتاج الأخضر يبرز كذلك من خلال المقارنات العالمية مع "أفضل المعايير القياسية"، حيث تبلغ نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في السويد والاتحاد الأوروبي التي تقدم منتجًا واحدًا أو أكثر من المنتجات الخضراء كجزء من محافظهم الاستثمارية 3.1 مرة و2.5 أضعاف النسبة المقابلة من الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي.

يظل توجه الشركات الصغيرة والمتوسط في دبي نحو الاستثمار في الحلول الصديقة للبيئة مقصورا على تحقيق الامتثال الإلزامي المحدد أ متطلبات اعتماد الجودة التطوعية

- وتزامنا مع نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقدم منتجات خضراء ،فقط 10% من العينة الكلية نفذت مبادرة واحدة أو أكثر من المبادرات الصديقة للبيئة حيث تم دمجها كجزء من عملياتها. وقد استثمرت بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة ولا سيما في صناعة الأغذية والخدمات الغذائية والرعاية الصحية في الإعتمادات والنظم ذات الصلة، وذلك وفقا للمتطلبات التنظيمية مثل شهادات الجودة مثل أنظمة الإدارة البيئية. ISO 14001
- كما استثمر حوالي 3% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في تغليف المنتجات الصديقة للبيئة ووسمها.

بما يتناسب مع تركيزها المحدود، فإن تغلغل صادرات المنتجات الخضراء الصغيرة والمتوسطة الحجم لا يزال منخفضا نسبيا، على الرغم من تزايد إمكانات هذه المنتجات في السوق الإقليمية والعالمية

- ومن بين النسبة المحدودة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقدم منتجات خضراء (أي 10% من إجمالي العينة)، تصدر حوالي 6% هذه المنتجات في المقام الأول داخل دول مجلس التعاون، والتي تمثل عادة ما بين 5% و30% من إجمالي إيراداتها.
- من بين شركات الصناعة التي تقدم المنتجات الخضراء كجزء من محافظها (أي 24% الشركات) هناك حوالي 21% في الصادرات، حيث أن هذه النسبة (21%) هو 4.2 مرات النسبة المقابلة من الشركات التجارية الصغيرة والمتوسطة (5%) و10.5 مرة من الخدمات الصغيرة والمتوسطة (2%).

إن الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي التي تقدم منتجات وحلول خضراء تشارك أيضا في تقديم تدريب للموظفين عن الممارسات المستدامة

- من بين الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقدم منتجات خضراء أو نفذت مبادرة واحدة أو أكثر من مبادرات خضراء (أي 10% من إجمالي العينة)، يستثمر 6% تقريبا في تدريب الموظفين على الممارسات المستدامة. عادة تكون هذه الدورات التدريبية إما جزءا من متطلبات الامتثال وإصدار الشهادات المحددة أو مرتبطة بالتكنولوجيا والعمليات التي طبقتها هذه الشركات.
- إن نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة الصناعية التي تقدم تدريبًا للموظفين على الممارسات المستدامة (23%) وهي أعلى بنسبة12 مرة تقريبًا من نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المتداولة (2%) وحوالي 4 أضعاف النسبة المناظرة من شركات الخدمات للشركات الصغيرة والمتوسطة (6%).

وفي السنوات المقبلة من المتوقع أن تنمو النسبة الإجمالية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر في المبادرات الخضراء بحوالي 3 أضعاف.

التوزيع حسب تصنيفات المنشآت:
تخطيط المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ المبادرات الخضراء

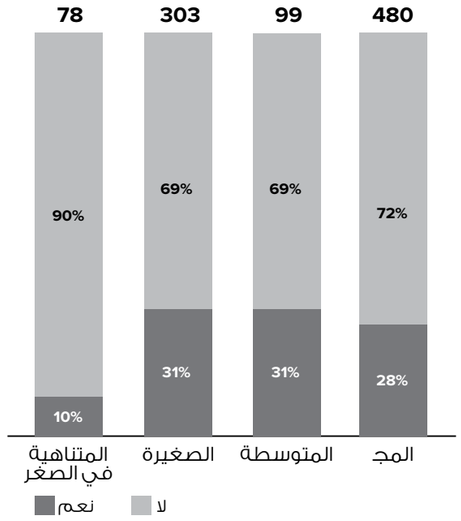

التوزيع حسب القطاعات:
تخطيط لمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ المبادرات الخضراء

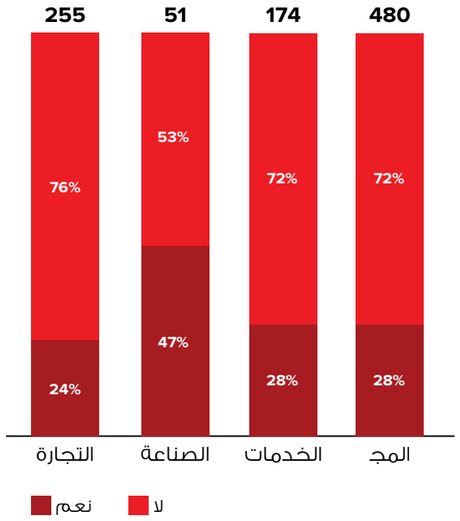

- يخطط نحو 28% من الشركات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في مبادرة خضراء في المستقبل القريب بحيث تتماشي في المقام الأول مع شرط الاعتماد الأكاديمي أو متطلبات الشهادة الذي له صله بخط عملها.
- من هذه الشركات أشار حوالي47% من شركات الصناعة و24% من التجارة و28% من شركات الخدمات إلى خطط للاستثمار في مشروع اخضر أو دمج التكنولوجيا الخضراء.
- أعربت نسبة متساوية (31% لكل واحدة من الشركات الصغيرة والمتوسطة) عن خطط للاستثمار في مبادرة خضراء على المدى القريب، أي ما يعادل تقريبا ثلاثة أمثال النسبة المناظرة من الشركات الصغرى (10%).

إن "المسؤولية الاجتماعية للشركات" لا تعتبر بعد أولوية إستراتيجية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي .

- هناك نسبة محدودة (18%) من الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي والتي تتألف أساسا من شركات الصناعة المتوسطة لديها مبادرة محددة للمسؤولية الاجتماعية التي تشارك فيها. وتشمل هذه المبادرات في المقام الأول تنظيم الفعاليات المجتمعية الخيرية، والتبرعات والهبات المنتظمة للشركات، والعمل من أجل القضايا المتعلقة بالتخفيف من حده الفقر ، وتعزيز التعليم بين الفئات المحرومة من السكان والمحافظة على البيئة وتمكين المرأة.
- وعلي وجه الخصوص ، فان نسبه الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي نفذت مبادرة المسؤولية الاجتماعية للشركات (26%) هو 1.6 مرات النسبة المناظرة من الشركات التجارية (16%) و1.4 مره من الشركات الخدمية (١٨%).

البعد **7**

الحصول على التمويل

يقيس "الحصول على التمويل" المصادر الرئيسية للتمويل التي تنشرها الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي للبدء في عملياتها التجارية وتوسيعها، ومتطلبات التمويل النموذجية التي توفرها الأعمال التجارية في سياق الأغراض الرئيسية التي يتم الحصول علي التمويل من أجله، فضلا عن أبرز التحديات التي تواجهها، في اكتساب كميه ونوع المنتجات التمويلية التي تحتاج إليها.

النتائج الرئيسية

الدرجة الكلية للاتجاه:
منخفضة

القطاع ذو الاتجاه الأعلى:
الصناعة

تتضمن المعايير الرئيسية التي تم تقييمها لتقييم هذا البعد ما يلي:

1. تقسيم المصادر الرئيسية لبدأ المشروع ونمو رأس المال الذي تلجا إليه الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي
2. استيعاب التمويل المصرفي من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي
3. أنواع التمويل المصرفي (طويلة الأجل/قصيرة الأجل) التي تستفيد منها الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي فضلا عن الشروط الرئيسية للتسهيلات المتوفرة
4. الأغراض الرئيسية التي يتطلب تمويلها وتاخذها الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي.
5. التحديات والقيود الرئيسية التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على تمويل خارجي

فالبنوك في دبي تفضل اقراض الشركات الأكبر حجماً والأكثر ثباتاً وتنظيماً، في مقابل الشركات الأصغر حجماً والأكثر عرضة للمخاطرة.

التوزيع حسب تصنيفات المنشآت:
المصادر الرئيسية لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي النمو / التوسع

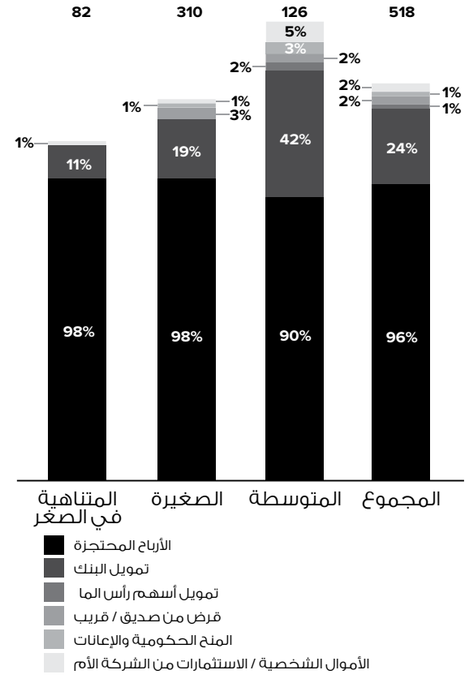

- وفي حين تميل الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي إلى استخدام مجموعة من المصادر لبدء الأشغال، فإن الاعتماد الأساسي على الأموال الشخصية(99% من الشركات الصغيرة والمتوسطة) والقروض من الأصدقاء والأقارب.
- أشار حوالي 9% و3% من المشاركين في الأعمال، إلى استخدام رأس المال الاستثماري من المستثمرين الملاك والتمويل المصرفي، على التوالي، لتكملة الأسهم الشخصية المستثمرة خلال مرحلة بدء التشغيل.
- تتمتع الشركات التجارية بأعلى الميول للاستفادة من التمويل المصرفي لبدء العمليات (4% الشركات)، في حين تمتلك شركات الصناعة أعلى ميول للاستفادة من التمويل المصرفي للنمو.
- والجدير بالذكر، أنه على عكس الإقراض في مرحلة بدء التشغيل،هناك زيادة حادة في نسبة الشركات المتوسطة القادرة على شراء التمويل المصرفي (42%)، مقابل الشركات متناهية الصغر (11%) والشركات الصغيرة (19%).
- وتحتل دبي مرتبة متدنية نسبياً (44 من بين 64 اقتصاداً) في مؤشر "الوصول إلى الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم" الذي وضعته مؤسسة IMD تحت مؤشر "إطار المنافسة العالمية" (2018)، وهو ما يبرر تدخل الحكومة لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والوصول إلى رأس المال الناشئ والنمو في مجال تطوير ودعم الأعمال.

التوزيع حسب القطاعات:
المصادر الرئيسية لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي النمو / التوسع

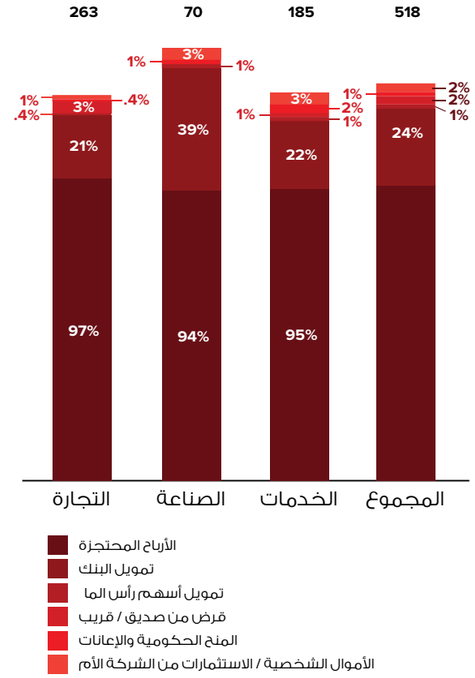

وهناك اتجاه واضح يعكس التوجه المتنامي للشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي نحو إيجاد مزيج متوازن من التمويل الطويل الأجل والقصير الأجل من أجل موازنة خطط التوسع الرأسمالي مع المتطلبات التشغيلية

التوزيع حسب تصنيفات المنشآت:
نوع التمويل المصرفي الذي توفره المنشآت الصغيرة والمتوسطة

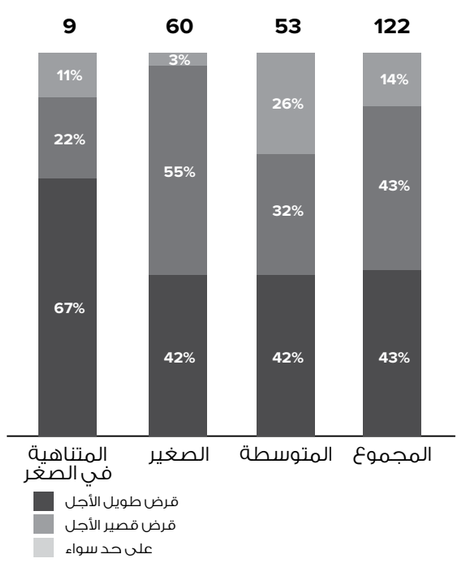

- استفاد نحو 24% من أفراد العينة من التمويل في السنوات الثلاث الأخيرة. مقارنةً بعام 2013 حيث زادت نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستفيد من قروض طويلة الأجل من 36% إلى 43%، وقد انخفض عدد المستفيدين من التسهيلات قصيرة الأجل من 59% إلى 43% وتلك التي تجمع بين التمويل القصير الأجل والطويل الأجل، وقد ارتفع من 5% إلى 14% في عام2019 وينعكس هذا الاتجاه عبر القطاعات الثلاثة.
- على المستوى الإجمالي، يتراوح متوسط قيمة القروض طويلة الأجل التي استفادت منها الشركات بين 1.5 مليون درهم و 2 مليون درهم ، على مدى السنوات الثلاث الماضية. وخلال الفترة نفسها ، استفادت أيضا حوالي 44% من الشركات التجارية و46% من شركات الصناعة من قروض تزيد عن2 مليون درهم. ويمكن أن يعزى ذلك إلى مزيج من متطلبات التمويل الأعلى وتفضيل البنوك لإقراض هذه القطاعات مقابل الأسهم والآليات التي تعمل كضمان مقابل شركات خدمة "ذات "الأصول الخفيفة".
- استفاد حوالي 12% من الشركات من تسهيلات رأس المال العامل قصيرة الأجل في السنوات الثلاث الأخيرة، بمتوسط يتراوح بين 975،000 و 1.1 مليون درهم. و عادة ما تتجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي إلى القيام بتدوير كل 3 إلى 6 أشهر لإدارة دورات التحويل النقدي والنفقات العامة.

التوزيع حسب القطاعات:
نوع التمويل المصرفي الذي توفره المنشآت الصغيرة والمتوسطة

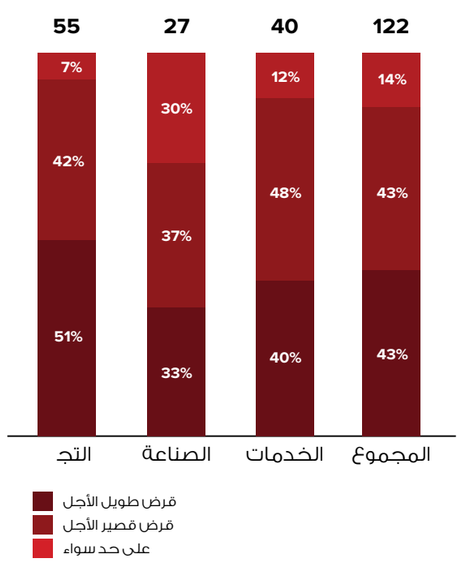

الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في دبي تفضل مصادر التمويل التقليدية على المصادر الإسلامية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

التوزيع حسب تصنيفات المنشآت:
أولوية لتمويل للمنتجات الاسلامية

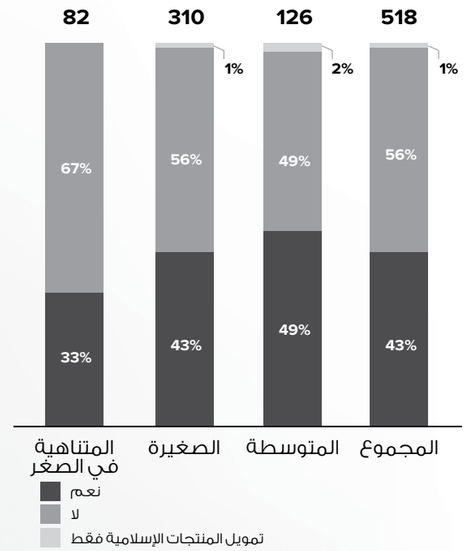

التوزيع حسب القطاعات:
أولوية لتمويل للمنتجات الاسلامية

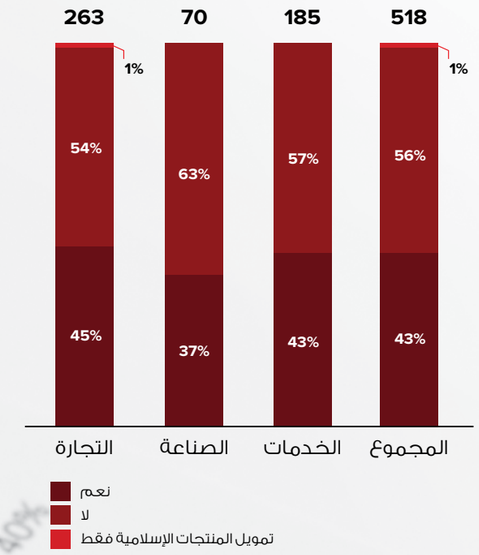

- وقد تبين أن حوالي 56% من إجمالي العينة المستطلعين يفضلون مصادر التمويل التقليدية التي تقدمها البنوك على المصادر الإسلامية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- لم يتم العثور علي سوي 1% من المجيبين (في المقام الأول الشركات الصغيرة والمتوسطة التجارية) للاستفادة من مصادر التمويل الإسلامي فقط لتلبية احتياجات أعمالهم.
- تظهر الشركات المتوسطة تفضيلا متوازنا لكل من المصادر التمويلية الإسلامية والتقليدية (49% من الشركات لكل منها) ، بينما الشركات متناهية الصغر تعكس أقل تفضيل لمنتجات التمويل الإسلامي (67% للشركات).

ولا تزال إدارة رأس المال العامل واجراء الاستثمارات الرأسمالية أهم الأهداف لتحقيق الاستفادة من التمويل؛ غير أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في دبي تعتمد الآن تركيزاً استراتيجياً على استخدام الأموال

توزيع حسب القطاع:
الأهداف الرئيسة للوصول إلى التمويل في آخر 3 سنوات

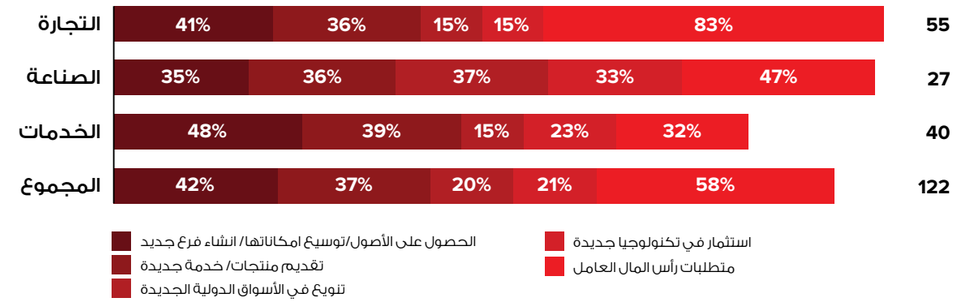

التوزيع حسب حجم المؤسسة:
الأهداف الرئيسية للوصول إلى التمويل في آخر 3 سنوات

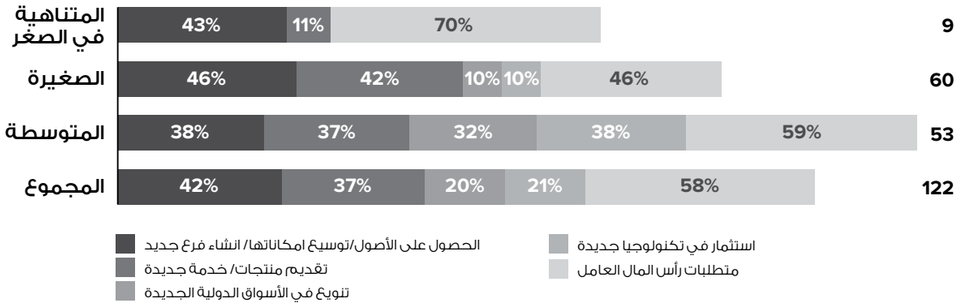

- أهم أهداف الشركات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من التمويل المصرفي خلال السنوات الثلاث الماضية (24% من إجمالي العينة)، شملت:
  - إدارة متطلبات رأس المال العامل (ذكرها 58% من المشاركين، مقابل 43% في 2013)
  - الزيادة في رأس المال أو توسيع الشركات في شكل مقتنيات الأصول أو إضافة وظائف أو توسيع لفروع جديدة (إجابة 42% من المجيبين، مقابل 38% في 2013)
  - تمويل إطلاق منتجات/خدمات جديدة في السوق (اشار بها 37% من المشاركين، مقابل 7% في 2013)
- ومن الجدير بالذكر أن حوالي 28% من الشركات الصغيرة والمتوسطة المستثمرة في أنشطة الابتكار الموجهة نحو المنتجات وأن حوالي 12% من هذه الشركات ركزت على تحقيق توسع للسوق خارج دولة الإمارات. بما يتناسب مع ذلك، استفاد نحو 5% و9% من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من التمويل اللازم لتنويع الأسواق وإطلاق منتجات جديدة في السوق على التوالي. وهذا يدل على احتمال وجود علاقة بين التوجه إلى الحصول على تمويل طويل الاجل لدعم أنشطة الابتكار، مع هدف التنويع في أسواق دولية جديدة
- تتمتع الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات بالميل الأكبر للاستفادة من التمويل لتوسيع في مشروعها (48% من الشركات)، في حين تميل الشركات الصغيرة والمتوسطة التجارية إلى اتخاذ تسهيلات قصيرة الأجل لإدارة متطلبات رأس المال العامل (83% من الشركات). وفيما يتعلق بقطاع الصناعة فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة تفضل إدارة رأس المال العامل (47% من الشركات)، يبدو أن هذه الشركات تحظي بأكبر قدر من التركيز المتوازن نحو الاستفادة من التمويل عبر مختلف الأهداف الاستراتيجية بما في ذلك توسع قدرات المشروع، وتنويع الأسوق، وتطوير منتجات جديدة والاستثمار في التكنولوجيا.

ويمثل الافتقار إلى حلول تمويلية مصممة خصيصاً وميسورة التكلفة، تتماشى مع احتياجات الأعمال التجارية التحدي الأبرز الذي يؤثر على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تحتاج إلى تمويل خارجي للحفاظ عليها وتنميتها

توزيع حسب القطاع:
التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل من أجل الأعمال

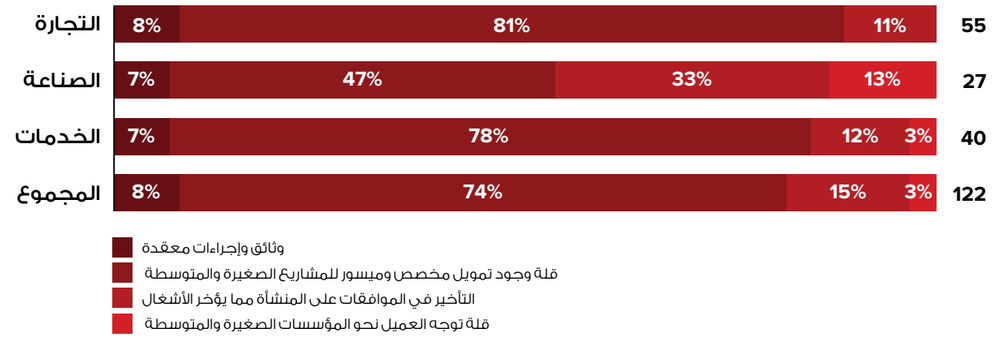

توزيع حسب حجم المؤسسة:
التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل من أجل الأعمال

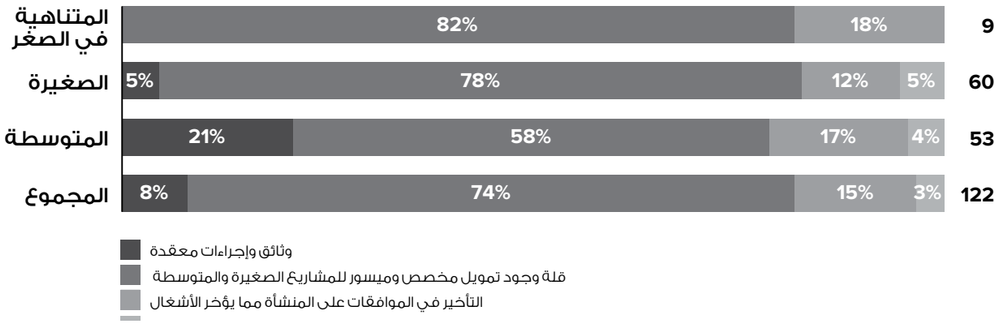

معدل رفض المنشآت الصغيرة والمتوسطة
(كنسبة من القروض المطلوبة، في%)
2017

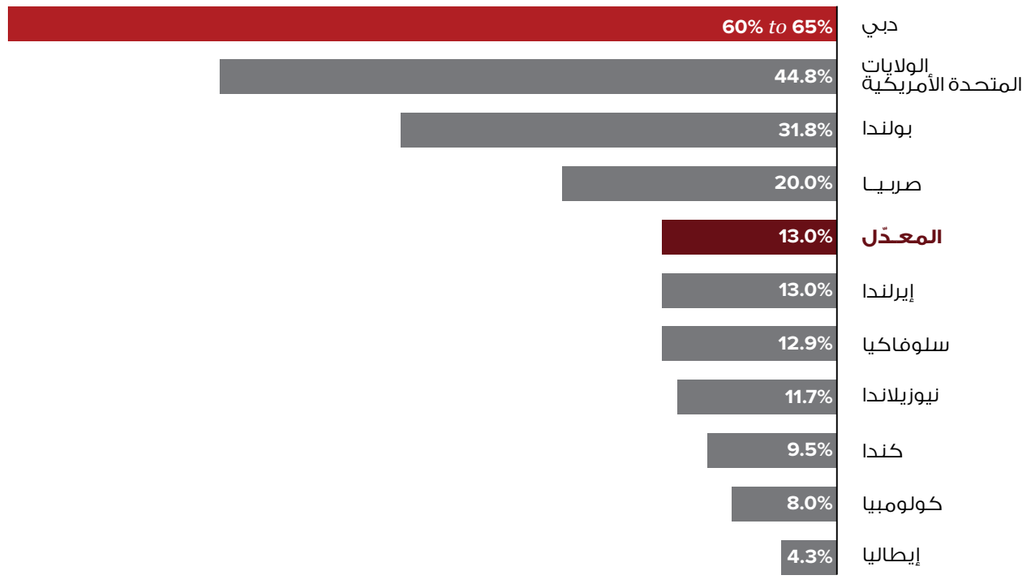

- يتمثل التحدي الغالب الذي تشير إليه الشركات الصغيرة والمتوسطة في توفير التمويل هو الافتقار إلى حلول ومنتجات تمويل مصممة ميسورة التكلفة. ويعود ذلك للقضايا الأساسية التالية:
  - ارتفاع أسعار الفائدة التي تفرضها البنوك على القروض غير المضمونة تجعل من الصعب على الشركات أن تتحمل أعباء السداد (سعر الفائدة على القروض غير المضمونة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في دبي يتراوح بين 14% و24%، أي نحو 3.6 ضعف إلى أكثر من6 أضعاف في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)
  - ارتفاع معدلات الرفض وخاصة على الديون قصيرة الأجل والتمويل التجاري وتسهيلات السحب على المكشوف (حيث أنه في دبي تتراوح معدلات رفض التسهيلات قصيرة الأجل بين 60% إلى65%، وهذا أعلى بـ 5 أضعاف من إيرلندا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأكثر من15 ضعف من إيطاليا).
  - الشروط الأمنية والضمانات غير المتناسبة المفروضة كشروط مسبقة للإقراض (حوالي 90% إلى 95% من جميع قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي لديها متطلبات ضمانية تفرضها البنوك؛ هذه النسبة أعلى بحوالي1.7 مرة من دول منظمة التعاون الاقتصادي).
  - قلة وجود منتجات وحلول مجزأة تتماشى مع دورة حياة الأعمال والصناعة.
- وأشار حوالي 15% من الشركات أن التحدي الرئيسي الذي يواجههم هو التأخير في معالجة القروض واعطاء الموافقات. وعادة ما تؤثر مدة الموافقة الطويلة على الصرف على حساب فرص المشروع الفورية التي قد تقدمها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الذي تتقدم فيه بطلب للحصول على التمويل.

أسعار الفائدة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
2017

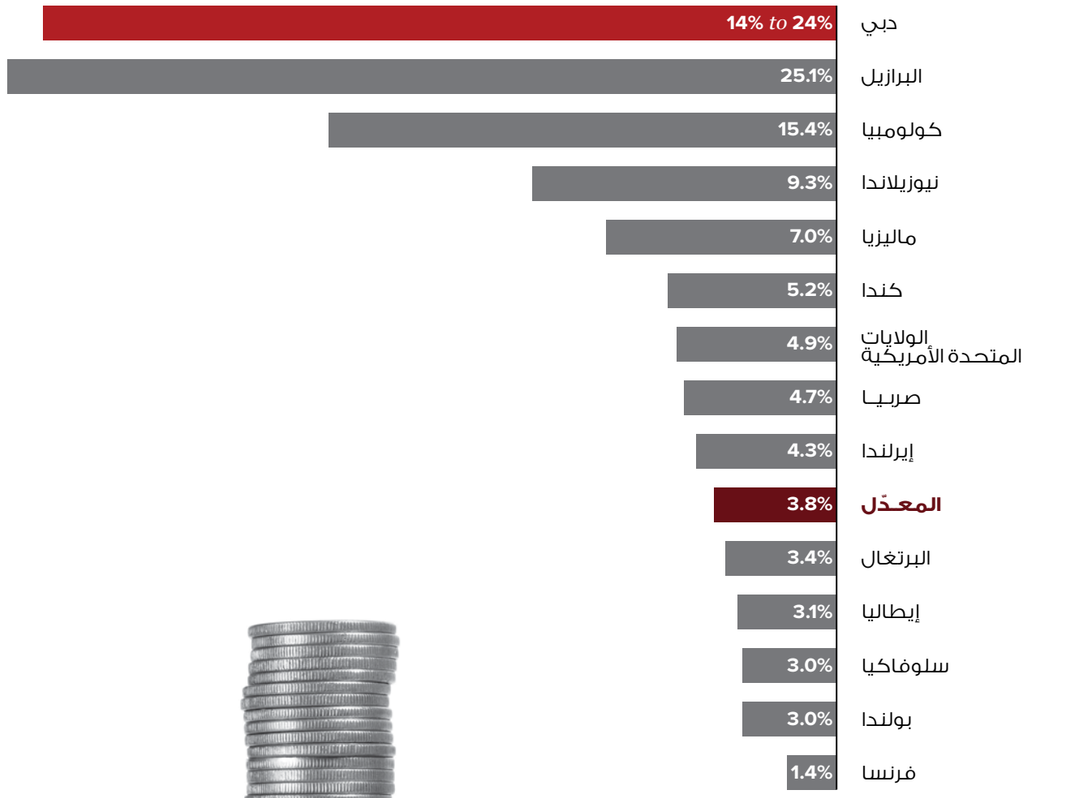

نظرة عامة على المحاور

ملخص نتائج محاور الاستبيان للشركات الصغيرة والمتوسطة، من حيث معياري مستوى الأهمية ودرجة الصعوبة.

كجزء من الدراسة، تم الطلب من المشاركين تقييم المحاور بشكل عام (على المقياس من 1 الى 5) على المعايير التالية:

1. مستوى الأهمية: قياس الأولوية النسبية للمحور من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي استجابت للاستبيان، تماشيا مع أهمية استراتيجية العمل وأهدافها فضلا عن مساهمتها في التأثير في تعزيز القدرة التنافسية وأداء العمل.

   درجة التقييم:

   1 = أولوية منخفضة

   5 = أولوية عالية.

2. درجة صعوبة التحديات: قياس الوزن النسبي للتحديات من وجهة نظر المتعامل، والتي تشمل التحديات المتعلقة بالوقت والتكاليف والالتزام بالموارد، والقدرات التنظيمية،

   درجة التقييم:

   1 = درجة صعوبة منخفضة

   5 = درجة صعوبة مرتفعة

ملخص النتائج

الدرجة النسبية للأهمية وشدة التحديات في التنفيذ

	1 أدنى أهمية؛ 5 أعلى أهمية	مستوى	أسهل تحقيقه:5 تحقيقه	مستوى
التوجه الدولي	3.09	عالي نسبيا	2.84	عالي
مستوى الابتكار	3.14	عالي	2.69	معتدل إلى عالي
مستوى الجاهزية الرقمية	3.08	عالي نسبيا	2.64	معتدل إلى عالي
التوجه نحو تنمية رأس المال البشري	3.17	عالي	2.60	معتدل
درجة حوكمة الشركات	2.96	معتدل	2.45	منخفض إلى معتدل
التوجه نحو ممارسات الاستدامة	2.25	منخفض	2.29	منخفض
الحصول على التمويل	3.13	عالي	2.72	معتدل إلى عالي

3.

الأداء والصحة المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي

تقرير حالة
الشركات الصغيرة والمتوسطة
في دبي 2019

يتم تقييم الصحة المالية وأداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي استنادا إلى تحليل المؤشرات المالية الرئيسية للنمو والربحية والسيولة والإقراض المالي والنفوذ وصحة التدفق النقدي. وقد قدرت هذه النسب مع أخذ عينه من 412 شركة صغيرة ومتوسطة الحجم عبر قطاعات (الصناعة والتجارة والخدمات). وقد تم التوصل إلى مقارنات ذات صله بين الأداء المالي الإجمالي وفقًا لمعايير مختلفة علي امتداد الإطار الزمني الحالي (متوسط السنتين الماليتين 2017 و 2018) والإطار الزمني التاريخي (المتوسط المالي للعام المالي 2011 و2012).

تطور الأداء

شهدت غالبية الشركات (61% من المجموع) نموا سنويًا في المبيعات في 2018، مقابل 81% من الأعمال التجارية في عام 2011. في حين ظلت نسبة الشركات التي شهدت معدلات النمو من (0 إلى20%) و(أعلى من 100%) (حوالي 25% من الشركات) ، وقد انخفضت نسبة الشركات التي شهدت معدلات النمو على أساس سنوي تتراوح بين (20% و100%) في الفترة الحالية (28% من الشركات) مقابل الفترة التاريخية (47% الشركات).

شهد حوالي 36% من الشركات في قطاع دبي للشركات الصغيرة والمتوسطة زيادة في صافي الأرباح في عام2018 مقابل 68% من الشركات في 2011. في حين ظلت نسبة الشركات التي شهدت معدلات نمو "أكبر من100%" المستوى (11 % من الشركات)، وانخفضت نسبه الشركات التي شهدت معدلات نمو على أساس سنوي تتراوح بين "0% و100%" في الفترة الحالية (25% من الشركات)، مقارنة بالفترة التاريخية (57% من الشركات).

أداء الربحية

الأداء الإجمالي لهامش الربح

يشير إلى هوامش الربحية على "إجمالي الدخل" صافي "تكلفة المبيعات"

	الإجمالي	الخدمات	الصناعة	التجارة
قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي (التاريخي)	19.9%	42.5%	36.1%	16.8%
قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي (الحالي)	16.2%	32.8%	20.0%	11.7%

المصدر: قاعدة بيانات CRIF، قاعدة بيانات مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تحليل التأثير

وكما لوحظ في الجدول 2، هناك انخفاض هامشي في إجمالي الربح الإجمالي الحالي (19.9%) لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي مقارنة بأدائها التاريخي (16.2%). ويعزي ذلك في المقام الأول إلى الانخفاض العام في مستويات المبيعات ، بسبب تراجع حجم المبيعات فضلا عن ضغوط الأسعار التي تؤثر على الشركات الصغيرة والمتوسطة في سيناريو الاقتصادي الحالي.

في مقابل الفترة التاريخية قد انخفضت بشكل حاد القطاعات الفرعية الحالية في "النقل والخدمات اللوجستية" و"منظمي السفر" و"الخدمات المهنية" و"خدمات المطاعم والضيافة"؛ وفي المقابل، ارتفعت مستويات الهامش الإجمالي في "خدمات الأعمال" و"التشييد والمقاولات" و"خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" بشكل حاد.

أداء هامش الربح التشغيلي

يشير إلى هوامش الربحية على "دخل التشغيل"، صافي "نفقات التشغيل"

	التجارة	الصناعة	الخدمات	الإجمالي
قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي (التاريخي)	10.8%	14.1%	16.6%	10.6%
قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي (الحالي)	6.4%	11.7%	15.8%	9.5%

المصدر: قاعدة بيانات CRIF، قاعدة بيانات مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تحليل التأثير

وكما لوحظ في الجدول 3، وبما يتناسب مع الاتجاه السائد في هوامش الربح الإجمالية، فقد انخفضت أيضا نسبه هامش التشغيل لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الإجمالي في دبي من المستوي التاريخي 10.6% إلى 9.5% في الفترة الحالية. وازدادت حدة الانخفاض في إيرادات المبيعات بزيادة في نفقات التشغيل ، مما أدى إلى تآكل في هوامش التشغيل مقارنة بالفترة التاريخية.

وعلي وجه الخصوص ، في حين شهد الهامش الإجمالي في "خدمات الأعمال التجارية" زيادة كبيرة في الفترة الحالية (مقارنه بالمستويات التاريخية) قد انخفضت هوامش التشغيل انخفاضا معتدلا، ويعزي ذلك أساسا إلى الأثر السلبي لارتفاع النفقات العامة للمرتبات. وعلي النقيض من ذلك في حاله "الخدمات المهنية"، بينما انخفضت مستويات الهامش الإجمالي انخفاضا معتدلا في الفترة الحالية و شهد هامش التشغيل ارتفاعًا حادا مقارنه بالفترة التاريخية. وهذا يدل علي مبادرات "التحجيم الصحيح" وتحسين التكلفة التي تقوم بها الشركات القائمة.

في مقابل الفترة التاريخية، انخفضت هوامش التشغيل الحالية في القطاعين الفرعيين "الأغذية والمشروبات" و"المعادن غير الثمينة"؛ بينما وعلي العكس من ذلك، ارتفعت مستويات الهامش التشغيلي في قطاعي "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمنتجات الإلكترونية" و"مواد البناء" بشكل كبير. على وجه الخصوص، و في حين شهدت القطاعات الفرعية " آلات والمعدات " و"المجوهرات" انخفاضًا في هوامش الربح الإجمالية مقابل المستويات التاريخية، فقد ارتفعت مستويات الهامش التشغيلي بشكل معتدل. وهذا يدل على الكفاءة في سلسلة التوريد والإدارة الفعالة للعمليات التجارية من قبل الجهات الفاعلة الحالية.

أداء هامش الربح الصافي

يشير إلى هوامش الربحية على "صافي الدخل"، صافي "مصروفات التشغيل والفوائد والضرائب"

	التجارة	الصنا	الخدمات	الإجمالي
قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي (التاريخي)	10.4%	9.9%	14.2%	10.4%
قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي (الحالي)	7.3%	8.7%	11.1%	8.0%

المصدر: قاعدة بيانات CRIF، قاعدة بيانات مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تحليل التأثير

وتماشيا مع الاتجاه السائد في الهوامش التشغيلية، فقد انخفض الهامش الصافي الإجمالي لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي من 10.4% إلى 8.0% في الفترة الحالية.

أداء *ROCE*

يشير إلى "العوائد" لأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، استنادا إلى الأرباح المتولدة عن "مجموع رأس المال المستخدم"

	التجارة	الصناعة	الخدمات	الإجمالي
قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي (التاريخي)	30.0%	27.8%	32.3%	30.4%
قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي (الحالي)	21.2%	49.7%	25.2%	31.9%

المصدر: قاعدة بيانات CRIF، قاعدة بيانات مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تحليل التأثير

يصور الجدول 5 أداء العائد على رأس المال المستخدم في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي حيث تبلغ النسبة الإجمالية لهذا القطاع 30.4%، مما يعني انه بالنسبة لكل ا درهم من رأس المال المستثمر فإن مؤسسة محمد بن راشد لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي قادرة على تحقيق ربح تشغيلي قدره 0.30 درهم إماراتي. وقد ظل معدل العائد على الأصول في الفترة الحالية (31.9%) على نفس المستوى مع المستويات التاريخية (30.4%).

4.

توقعات الأعمال
وأهداف الأعمال الرئيسية

توقعات الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة

ووفقًا لنتائج "استطلاع رأي أعمال دبي" الذي أجرته دائرة التنمية الاقتصادية خلال الفترة ما بين الربع الثالث من عام 2017 إلى الربع الثالث من عام 2019 [1] فقد وصل مؤشر ثقة الأعمال المركب الذي تم تجميعه في جميع شركات دبي إلى أعلى مستوياته في الربع الثالث 2019 عند 129.8 نقطة. ويعزى هذا التحسن الذي تم كتابة تقرير عنه في التوقعات إلى ارتفاع الإنفاق العام على البنية التحتية، وإصلاحات السياسة المتعلقة بسهولة ممارسة الأعمال التجارية في الإمارة، وتوقعات الأعمال التجارية الأكثر إيجابية بشأن المبيعات والأرباح بين الشركات. حيث ارتفع مؤشر الثقة في الأعمال التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة (BCI) إلى 121.1 نقطة في الربع الثالث من عام 2019 من 109.9 نقطة في الربع الثاني من عام 2019.

هناك توقعات إيجابية للربع الرابع من عام 2019 و على أساس سنوي تكون الشركات أكثر تفاؤلاً بشأن التوظيف وإيرادات المبيعات والأحجام بسبب توقعات التحسن في ظروف العمل والشركات الجديدة والتفاؤل المحيط بمعرض إكسبو القادم في عام 2020 و تشير المقارنة الفصلية إلى حدوث تحسن في معنويات العمل، بدعم من توقعات المزيد من العملاء والمشروعات، وارتفاع الطلب الموسمي وزيادة الإقبال السياحي.
وتعكس المقارنة بين التوقعات في القطاعات الاقتصادية الرئيسية أن قطاع الخدمات يحمل أقوى التوقعات بالنسبة للربع الرابع من عام 2019 من حيث المعايير الرئيسية بما في ذلك مستويات الأجور وإيرادات المبيعات وحجم الأرباح والأرباح والتوظيف ، تليها قطاعات الصناعة والتجارة.

وفقًا لنتائج استطلاع الأعمال في دبي (الربع الثالث من عام 2019)، فإن التوقعات الإجمالية للأعمال للربع الرابع من عام 2019 أكثر تفاؤلاً مقارنة بالربع الثالث من عام 2019، حيث تتوقع الشركات ارتفاع الأرباح والإيرادات وأحجام التداول وطلبات الشراء الجديدة. حوالي 58% من الشركات تتوقع تحسنا في الوضع التجاري في الربع الأخير من عام 2019، والذي ارتفع من 46% وفقا لنتائج الربع الأخير. بالإضافة إلى ذلك ، انخفضت حصة الشركات التي تتوقع تدهورًا في الوضع التجاري إلى 5% للربع الرابع من عام ٢٠١٩ من 11% للربع الثالث من عام 2019. وأشار حوالي 11% من المشاركين في الأعمال إلى خطط للتصدير إلى أسواق جديدة خلال الربع الرابع من عام 2019 حيث أن الأسواق الجديدة الرائدة لتنويع الصادرات هي إفريقيا والشرق الأوسط.

كما قامت الدراسة الاستقصائية التي أجرتها "حالة وخصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي" بتقييم توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوقعاتها من حيث نمو الإيرادات على مدار العامين إلى ثلاثة أعوام القادمة.

[1] مؤشر ثقة الأعمال يعكس انطباعات وتوقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة على أساس ربع سنوي ويستند إلى توقعات الشركات للربع القادم على المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالأعمال.

توقعات النمو السنوي في الإيرادات للشركة
(على مدى السنوات 2-3 القادمة)

(n = 518)

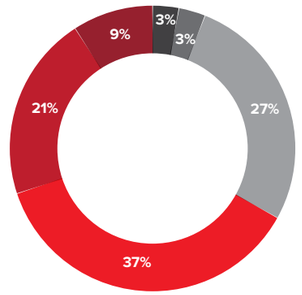

الصناعة

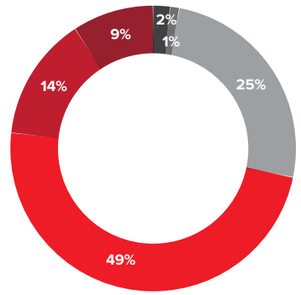

الخدمات

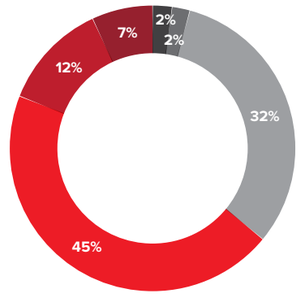

المجموع

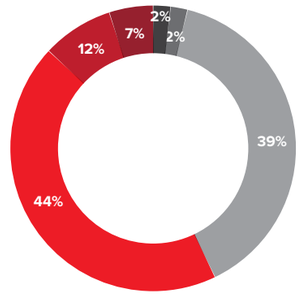

التجارة

- نمو متوقع بمعدل سنوي بين 5% - 10% P.A
- نمو متوقع بمعدل سنوي بين 11% - 20% P.A
- نمو متوقع بمعدل سنوي أكثر من 20%
- من المتوقع أن ينخفض (نمو سلبي)
- لا تغيير
- نمو متوقع بمعدل سنوي أقل من 5% P.A

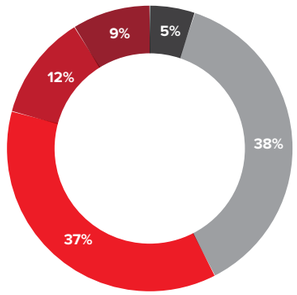

الصغيرة

المتناهية

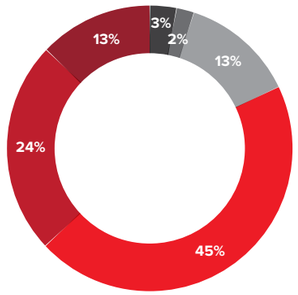

المجموع

المتوسطة

- نمو متوقع بمعدل سنوي بين 5% - 10% P.A
- نمو متوقع بمعدل سنوي بين 11% - 20% P.A
- نمو متوقع بمعدل سنوي أكثر من 20%
- من المتوقع أن ينخفض (نمو سلبي)
- لا تغيير
- نمو متوقع بمعدل سنوي أقل من 5% P.A

واستنادا على النتائج، يتوقع حوالي 96% من الشركات الصغيرة والمتوسطة أن تنمو إيراداتها على مدار العاميين إلى الثلاثة أعوام القادمة، وذلك وفقا للتوقعات الايجابية لاقتصاد دبي. ويتوقع حوالي 45% من هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة نموًا في العوائد حيث يتراوح بين 5% و10%، بينما تتوقع نسبه 32% أخرى أن تنمو عائداتها بمعدل يصل إلى 5%.

وعلى أساس نسبي، فإن نسبة أعلى من أنشطة التجارة والخدمات متفائلة بشان زيادة نمو المبيعات، مقارنة بالشركات الصناعية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

الأهداف التجارية الرئيسية للشركات الصغيرة والمتوسطة

أهم الأهداف الاستراتيجية للأعمال
(على مدى السنوات 2-3 القادمة)

(n = 518)

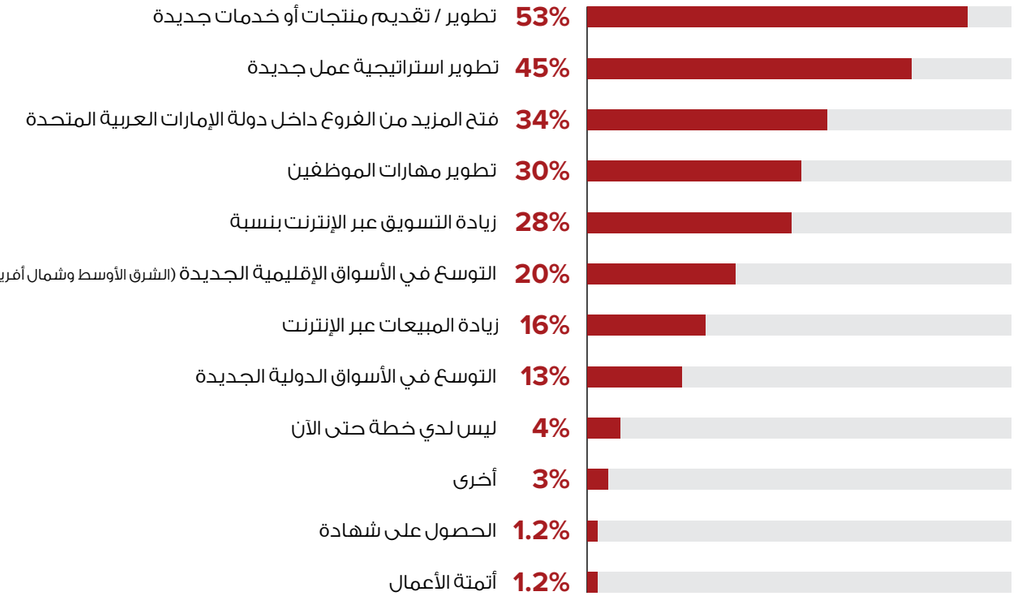

وفقاً لنتائج الدراسات الاستقصائية لـ"حالة وخصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي"، فإن أهم ثلاثة أهداف تجارية تم ذكرها من قبل المجيبين تشمل:

1. تطويروتقديم منتجات أو خدمات جديدة (تم ذكرها من قبل 53% من المشاركين في الاستطلاع) تعتزم هذه الشركات تركيز جهودها على الابتكار القائم على المنتجات، مما يستلزم تطوير منتجات جديدة، وتحسينات في ميزات المنتج او الخدمة وعمليات الاستحواذ غير العضوية لتعزيز منتجاتها وجهود تسويقها ليهدف إلى توسع الأعمال.
2. تطوير استراتيجيات تجارية جديدة (تم ذكرها من قبل 45% من المشاركين في الاستطلاع)، حيث تعتزم هذه الشركات أن يكون لها تركيز استراتيجي متجدد، والذي قد يستلزم نمو الإيرادات من خلال تنويع الأسواق أو خفض التكاليف من خلال تحسين الاجراءات الحالية القائمة و الاستثمار في التكنولوجيا وتنفيذ تدابير قوية لإدارة حوكمة الشركات.
3. زيادة حصتها في السوق في الإمارات العربية المتحدة (التي ذكرها 34% من المشاركين في الاستطلاع)، حيث تعتزم هذه الشركات تعزيز تغلغلها داخل السوق المحلية من خلال زيادة جهود التسويق والترويج بالإضافة إلى الاستثمار في توسع المشروع والتواجد المادي (فروع في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة).

تمثل زيادة المبيعات عبر الإنترنت أولوية أعلى للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في مجال الخدمات والتجارة عكس شركات الصناعة الصغيرة والمتوسطة التي تهدف بدلاً من ذلك إلى توسيع الأسواق الدولية. وهناك نسبة مماثلة من الشركات عبر القطاعات التي تهدف إلى الاستثمار في تدريب الموظفين وجعل موظفيهم أكثر إنتاجية و" جاهزا للعمل ". وتتمتع الشركات الصغرى بأعلى درجات الطموح من الشركات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في مبيعاتها عبر الإنترنت وتعزيزها، ولا سيما في مكافحة واحتواء النفقات العامة المرتفعة وتكلفة المبيعات. وعلاوة على ذلك، تحرص الشركات والمتناهية الصغر والصغيرة بشكل خاص على تطوير إستراتيجيات أعمال جديدة من أجل الاستجابة للمنافسة المتزايدة في السوق، بينما تركز الشركات المتوسطة بشكل أكبر على نمو الحصة السوقية من خلال تنويع السوق (التوسع الجغرافي) فضلا عن توغلها الأسواق (النمو في المبيعات المحلية) من خلال الترويج، والبيع المتبادل والجهود المبذولة للبيع.

إن كافة حقوق الطبع والنشر محفوظة لمؤسسة محمد بن راشد لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولا يجوز استخدام أو نشر أي جزء من هذا الكتيب أو نقله على أي نحو وبأية طريقة إلا بالموافقة الخطية المسبقة من قبل المؤسسة.

يجب توجيه كافة الاستفسارات على البريد الإلكتروني :
essam.disi@sme.ae
مؤسسة محمد بن راشد لتنمية الشركات الصغيرة
والمتوسطة ص.ب: 66166 ، دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 3000 4361 971+
الموقع الإلكتروني : www.sme.ae

جميع الحقوق محفوظة© **2019**